الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت –

كلية: العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير **ميدان:** علوم اقتصادية،تجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم إقتصادية **تخصص:** إقتصاديات العمل

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

علاوي محمد الدين

دوبة سلام

تحت عنوان:

سياسة التصدير ودورها في توفير مناصب الشغل في الجزائر

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ.د.نجاح عائشة	(أستاذ محاضر أ – جامعة ابن خلدون تيارت)	رئيسا
د. بوجحيش خالدية	(أستاذة محاضر ب – جامعة ابن خلدون تيارت)	مشرفا ومقررا
أ.داودي ميمونة	(أستاذ محاضر – جامعة ابن خلدون تيارت)	مناقشا

السنة الجامعة: 2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شـكـر وتـقـديـر

الحمد لله والشكر لله والصلاة والسلام على رسول الله

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان

إلى الأستاذة الفاضلة "**بوجيش خالدية**"

على قبولها الإشراف على هذا العمل

وعلى توجيهاتها ومساعدتها القيمة

موصول كل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل أساتذتنا الكرام الذين أشرفوا علينا خلال مسارنا الدراسي وكل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل ولو بالكلمة الطيبة

إهـــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

إلى الزوجة الكريمة حفظها الله لي

إلى العائلة الكريمة

إلى كل أصدقائي وزملائي

إلى كل من ساعدني في إتمام هذا العمل

المتواضع ولو بالكلمة الطيبة

محمد الدين

إهـــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى الوالد العزيز أطال الله في عمره

إلى والدتي الحبيبة رحمها الله وأسكنها

فسيح جنته

إلى الزوجة الكريمة وإبنائي الأعزاء

إلى العائلة الكريمة

إلى كل أصدقائي وزملائي

إلى كل من ساعدني في إتمام هذا العمل

المتواضع ولو بالكلمة الطيبة

سلام

البسملـــــة
شكر وتقدير
إهـــــــداء
فهرس المحتويات
فهرس الجداول و الأشكال
مقدمة أ

الجانب النظري
الفصل الأول: الإطار النظري للتصدير والبطالة

المبحث الأول: التصدير والصادرات **8**
المطلب الأول: مفهوم التصدير وأهميته 8
المطلب الثاني: أنواع ومؤشرات الصادرات 12
المطلب الثالث: إستراتيجية التصدير ودوافع اللجوء إليه 14
المبحث الثاني: عموميات حول البطالة **19**
المطلب الأول: تعريف البطالة 19
المطلب الثاني: أنواع البطالة 20
المطلب الثالث: آثار البطالة وأساليب معالجتها 23

الفصل الثاني: الإطار الإحصائي للتصدير والبطالة في الجزائر

المبحث الأول: مشكلة البطالة تطوراتها وأسبابها في الجزائر **30**
المطلب الأول: تطور البطالة في الجزائر ومراحلها 30
المطلب الثاني: أسباب البطالة في الجزائر 34
المطلب الثالث: سياسة التشغيل للقضاء على البطالة في الجزائر 37
المبحث الثاني: سياسة التصدير في الجزائر **41**
المطلب الأول تطور الصادرات في الجزائر خلال فترة 2010/2020 41
المطلب الثاني: واقع وآفاق سياسة التصدير في الجزائر خلال الفترة 2010-2021 46
المطلب الثالث: مساهمة التصدير في خلق فرص العمل من خلال قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 53
خاتمة **59**
قائمة المصادر والمراجع **62**
ملخص

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-2	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1966-2014	30
2-2	المؤسسات المنحلة حسب القطاع الاقتصادي والقانوني حتى 30 جوان 1998	32
3-2	عدد العمال المسرحين حسب القطاع القانوني والاقتصادي في السداسي الأول من سنة 1998	33
4-2	التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة (2020/2010) بالمليار دولار أمريكي	41
5-2	تطور الصادرات الجزائرية للفترة (2010-2020) بالمليار دولار أمريكي	44
6-2	هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات بالمليون دولار أمريكي	45
7-2	هيكل الصادرات الجزائرية للفترة 2010-2018 بالمليار دولار أمريكي	47
8-2	هيكل الصادرات خارج المحروقات للفترة 2010-2018 بالمليار دولار أمريكي	49
9-2	تطور مناصب الشغل في الجزائر	54
10-2	صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2011-2021 (الوحدة: مليون دولار أمريكي	55

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-2	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1966-2014	31
2-2	تطور التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة (2020/2010) بالمليار دولار أمريكي	42
3-2	تطور الصادرات الجزائرية للفترة (2010-2020) بالمليار دولار أمريكي	44
4-2	هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات بالمليون دولار أمريكي	46
5-2	هيكل الصادرات الجزائرية للفترة 2010-2018 بالمليار دولار أمريكي	47
8-2	هيكل الصادرات خارج المحروقات للفترة 2010-2018 بالمليار دولار أمريكي	49
9-2	تطور مناصب الشغل في الجزائر من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	54
10-2	صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2011-2021) خارج قطاع المحروقات	56

مقدمة

إن التغيرات المتسارعة التي حدثت في جميع المجالات، دفعت بالمؤسسات إلى ضرورة الاهتمام بالتصدير لمسايرة هذا الواقع الاقتصادي العالمي الجديد، حيث قام ت بانتهاج طرق وعمليات تصدير جديدة، وذلك من أجل تثبيت مكانتها وقدرتها علي التنافس في الأسواق العالمية في ظل هذا التحرر الاقتصادي وانفتاح الأسواق الخارجية أمامها. لذا قامت الدول بتبني المفهوم الحديث للتصدير وذلك بالاعتماد علي ابتكار وتطوير أنظمتها وسياستها التصديرية التي تسهل عليها اختراق الأسواق العالمية بمنتجاتها المحلية وذلك انطلاقا من معاملات محلية إلى معاملات دولية، فالتصدير أصبح عملية اخترا ق كل من السلع والخدمات إلى الأسواق الخارجية عبر قنوات دولية، بداية بجعلها تتكيف وفق مقتضيات ومعايير الأسواق الدولية، وبذلك تطلب عليها العمل بسياسات وميكانيزمات تصديرية مطابقة للسوق الخارجية قادرة علي أن تجعل لها قدرة في اختراق الأسواق الخارجية في ظل الاقتصاد الحر.

قطاع الصادرات هو واحد من أهم القطاعات التي تهتم بها جميع الدول وذلك لدورها الكبير في توفير العملات الصعبة وتحسين المستوي المعيشي وزيادة في الانتاج وتوفير فرص عمل، فللتصدير أهمية كبرى في اقتصاديات مختلف الدول، ووسيلة فعالة في توفير فرص عمل جديدة، ونظريات الاقتصادية في عمومها تقترح بأن الصادرات تستخدم وبشدة عوامل الإنتاج بوفرة كبيرة وفي الاقتصاد الوافر بالقوة العاملة، الن زيادة الصادرات تؤدي إلى توظيف عدد كبير من العمال وبالتالي التقليل من نسبة البطالة، أن تحول الطلب الخارجي إلى السلع المنتجة محليا يعمل على إنتاج هذه السلع وبالتالي زيادة فرص الاستثمار الربح والذي بدورة إلى ارتفاع حجم العمالة.

ويؤكد الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه الصادرات في توفير فرص العمل، أن كل مليار دولار من الصادرات يضيف نحو 270 ألف فرصة عمل جديدة، وقد استطاعت دول مثل: كوريا وتيوان والصين من خالل نشاط التصدير تحقيق نمو سريع في العمالة حتى وصلت إلي حد التشغيل الكامل، وأصبحت هذه الدول ال تواجه في الواقع مشاكل في بطالة، وتفرعت تماما إلعادة تأهيل قوة العمل بها لأنشطة أكثر إنتاجية وكفاءة.

1. طرح الإشكالية:

من خلال ما ذكرناه سابقا يمكن طرح الإشكالية التالية: **كيف تساهم سياسة التصدير في توفير مناصب الشغل في الجزائر؟**

من خلال الإشكالية الرئيسية تبرز مجموعة من التساؤلات الفرعية التي يمكن أن تساهم في توسع بحثنا:

- ما هي أسباب البطالة في الجزائر؟
- ما المقصود بالتصدير وما أهميته؟ وما هي طرق التصدير؟
- كيف يمكن أن توفر الدولة الجزائرية مناصب الشغل بالإعتماد على سياستها التصديرية؟

2. فرضيات الدراسة:

- هناك أسباب عديدة للبطالة في الجزائر؛
- بذلت الجزائر جهوداً معتبرة للتخفيف من حدة البطالة باستحداث برامج مختلفة للتشغيل؛
- لم تستطع الجزائر الوصول إلى المستوى المرغوب من العمالة رغم سعيها الجاد لرفع معدلات التصدير وخفض الاستيراد.

3. أسباب إختيار الموضوع:

تتعدد أسباب ودوافع اختيار موضوع بحثنا وأهمها ما يلي:

أسباب ذاتية:

- رغبتنا في معرفة دور السياسة التصديرية التي وضعتها الجزائر من أجل الزيادة من مناصب الشغل وتوفيرها.

أسباب موضوعية:

- أهمية التصدير بالنسبة للإقتصاد الوطني؛
- ظاهرة البطالة التي تعد مشكلا كبيرا حفزنا على معرفة تطوره وإحصائياته في الجزائر خاصة في السنوات الأخير؛
- ما جذب إنتباهنا في هذا العنوان هو التصدير وكذا البطالة وهو ما حفزنا لمعرفة الإرتباط بينهما.

4. أهمية الدراسة:

تتضح أهمية الدراسة من خلال أهمية التصدير ومكانته بالنسبة للإقتصاد الجزائري، وما له من أثر في زيادة وتوفير مناصب الشغل.

5. أهداف الدراسة:

يهدف الموضوع محل الدراسة إلى محاولة الإجابة عن الإشكالية المطروحة وكذا التساؤلات المطروحة للتأكد من صحة الفرضيات من خلال ما يلي:

- تسليط الضوء على مفهوم التصدير وإستراتيجيته؛
- إعطاء مفهوم شامل حول البطالة والسياسات المنتهجة للتخفيف منها؛
- التعرف على تطورات البطالة في الجزائر وأسبابها وطرق القضاء عليها؛
- التعرف على سياسة التصدير في الجزائر الواقع والآفاق وتأثيرها على التنمية الإقتصادية.

6. المنهج المستخدم:

تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة مشكلة البحث لأنه يفي بأغراض الجانبين النظري والتطبيقي للدراسة.

7. الدراسات السابقة:

دراسة **سليمان دحو**، جاءت بعنوان "محددات الصادرات الصناعية – دراسة قياسية لحالة 1980-2016–"، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير حيث كانت إشكالية هذه الدراسة حول: ماهي أهم المتغيرات االقتصادية المحددة لحجم الصادرات الصناعية الجزائرية؟

ومن أهداف هذه الدراسة: معرفة حقيقة العلاقة بين الصادرات والتنمية الاقتصادية بصفة عامة، والشروط اللازم توافرها حتى ينجح في نشاط التصدير في حتقيق الأهداف الإنمائية، وإبراز أهم الوسائل والإجراءات التي اعتمدت عليها إستراتيجية تنمية وترقية الصادرات الصناعية في الجزائر.

دراسة **فطم عبد القادر**، جاءت بعنوان "إستراتيجية التصدير لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الشراكة الأورومتوسطية"، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة أعمال حيث كانت إشكالية هذه الدراسة حول: ما هي العوامل والمتغيرات التي تدفع بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقيام بعمليات تصدير ناجحة في ظل الشراكة الأوروجزائرية؟

ومن أهداف هذه الدراسة: دعم فكرة أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر البديل لاقتصاد يقوم على الريع البترولي، وكذا ودحض فكرة أن التصدير يعتبر حكر على المؤسسات الكبيرة فقط ولا مجال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدخول للأسواق الدولية.

يمكن الفرق بين الدراسات في أن الدراسة الأولى عالجت الصادرات الصناعية، أما الدراسة الثانية فعالجت الإستراتيجية التي تتبعها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الشراكة الأورومتوسطية، أما دراستنا فتعالج أهمية التصدير في توفير مناصب الشغل في الجزائر.

8. هيكل الدراسة:

للإجابة عن إشكالية الدراسة وكذا الأسئلة الفرعية المطروحة سابقا تم تقسيم الدراسة فصلين إثنين، أما الفصل الأول فجاء بعنوان "الإطار النظري للتصدير والبطالة"، حيث تضمن المبحث الأول منه التصدير والصادرات، والمبحث الثاني عموميات حول البطالة، أما الفصل الثاني فكان تحت عنوان "الإطار الإحصائي للتصدير والبطالة في الجزائر"، تضمن المبحث الأول منه مشكلة البطالة تطوراتها وأسبابها في الجزائر، وكذا المبحث الثاني سياسة التصدير في الجزائر.

9. صعوبة الدراسة:

تتمثل صعوبة هذا البحث في:

- قلة المراجع المتعلقة بالموضوع في المكتبة الجامعية، خاصة فيما يخص العلاقة بين التصدير وحل مشكلة البطالة؛
- عدم خبرتنا الكافية في إنجاز مثل هذه البحوث العلمية.

الفصل الأول

الإطار النظري للتصدير والبطالة

تمهيد:

إن عدم قدرة الدولة عن العيش بمعزل عن غيرها من الدول وذالك نظرا للحاجات المتزايدة التي تبحث عن إشباعها وكذالك نظرا للتطور الذي جعل العالم قرية صغيرة فأصبح التوسع في العلاقات يشمل جانب الخدمات وذلك مايتم عن طريق التصدير والإستيراد والهدف الأسمى من إقامة هذا التبادل هو محاولة زيادة الدخل الوطني وذلك من أجل رفع مستويات المعيشة والتقليل من معدلات البطالة، حيث أصبح التصدير يلعب دورا مهما لأي دولة لمواكبة هذه المستجدات ومن هذا المنطلق نلاحظ العلاقة الموجودة بين المفاهيم السابقة.

وهذا ما سنحاول توضيحه في هذا الفصل من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: التصدير والصادرات

المبحث الثاني: عموميات حول البطالة

المبحث الأول: التصدير والصادرات

يعتبر التصدير شكلا من اشكال الدخول إلى الأسواق الدولية، وعليه يتم إعتبار الصادرات من الأنشطة الهامة التى تقوم بها الدولة على مستوى العلاقات الإقتصادية الدولية أو بألاحريفي قطاع التجارة الخارجية حيت يعبر عن كل ما يمكن نقله من الداخل الى الخارج نتيجة وجود فائض في السلعة المراد نقلها وهذا بدافع تحقيق أهداف معينة أهمها توفير العملة الصعبة.

لذلك سنتطرق من خلال هذه الدراسة لتوضيح ماهية التصدير والصادرات، أهمية التصدير وطرقه، ومعرفة كذلك أنواع الصادرات ومؤشراتها، ونتطرق أيضا إلى جملة الاستراتيجيات لإنجاح التصدير وأسباب اللجوء إليه.

المطلب الأول: مفهوم التصدير وأهميته

يعتبر التصدير ركيزة أساسية وهامة في حياة المؤسسة أو الشركة المصدرة على وجه الخصوص وفي إقتصاديات الدول التي بها هذه المؤسسات على وجه العموم، وفيما يلي سنتعرض لمفهوم التصدير، أهميته وطرقه.

أولاً: مفهوم التصدير

يعرف التصدير على أنه بيع المنتجات التي صنعت أو حولت من منطقة ما إلى خارج الحدود الوطنية لتلك المنطقة[1]، وهو يعبر عن قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدماتية ومعلوماتية ومالية وبشرية إلى دول وأسواق دولية أخرى بغرض تحقيق أرباح قيمة مضافة، توسيع ونمو، إنتشار، توفير فرص عمل، والتعرف على ثقافات البلدان الأخرى والحصول على التكنولوجيا الجديدة وغيرها.

يعرف التصدير على أنه "انتقال السلع وسواها من الخيرات والممتلكات المادية من بلد المنشأ إلى البلدان الأخرى لتسويقها في أسواق عالمية"[2].

التصدير أيضا هو عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته دولة إلى الدول التي تعاني من نقص في الإنتاج، وهو عملية عبور السلع والخدمات من الحدود الوطنية"[3].

يعرف التصدير بأنه: "بيع سلعة معينة من مراكز إنتاجها إلى مراكز لتسويقها أو بتغيير أخر من أحد الأسواق التي تمثل السلعة جزء من احتياجاتها"[4].

---

[1] رضوان محمود العمر، التسويق الدولي دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص133.

[2] سهام شتحونة، التسويق الدولي كرهان لتنمية صادرات المنتجات الزراعية – دراسة واقع تسويق منتوج البطاطا في الجزائر(ولاية الوادي كنموذجا للموسم 2016)، مذكرة ماستر، تخصص تجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2017/2016، ص8.

[3] بن لحرش صراح، تشجيع الصادرات خارج المحروقات – دراسة حالة –، رسالة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013/2012، ص18.

[4] بورياح كنزة، بطيوي محمد الأمين، واقع وأفاق سياسة التصدير في الجزائر – دراسة حالة بمديرية الجمارك لولاية مستغانم–، مذكرة ماستر، تخصص: مالية وتجارة خارجية، جامعة عبد الحميد إبن باديس – مستغانم، 2020/2019، ص27.

أما حسب الموسوعة الاقتصادية، فمفهوم التصدير هو: تلك العملية التي من خلالها تتدفق السلع والخدمات من التراب الوطني والتي تحول خارج هذه الحدود ويمكن أن تكون بكثرة أو بقلة في ذات السياق يمكن تقديم مفهوم للتصدير على المستويات التالية[1]:

على مستوى المؤسسة: هو عملية التصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته المؤسسة إلى الأعوان الخارجية.

على مستوى الوطني: هو عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته دولة إلى الدولالتي تعاني من نقص في الإنتاج وهو عملية عبور السلع والخدمات من الحدود الوطنية.

على المستوى الدولي: التصدير وسيلة من وسائل التحقيق الرفاهية الاقتصادية، و له دور فعال في اقتحام الأسواق الخارجية والتحكم فيه يؤدي إلي ازدهار العلاقات الاقتصادية الخارجية لدولة ما والتصدير لا يقتصر على سلع ومنتجات وإنما يمتد ويتناول التصدير رؤوس الأموال،حيث يتمثل التصدير في انتقال رؤوس الأموال العائدة إلى الاحتكارات المالية من بل إلى أخر قصد زيادة أرباح هذه الاحتكارات وتعزيز مراكزها الاقتصادية، والسياسة في الأسواق، وتوزيع مجالات الاستثمار الرأسمالي وله عدة طرق منها إصدار أو شراء أوراق تجارية أو التزامات أو أسهم أجنبية، منح قروض لتمويل مؤسسات تابعة في الخارج.

ثانيا: أهمية التصدير

تتركز أهمية التصدير في المزايا التي تحصل عليها الدول في ثلاث محاور أساسية:

– إن التصدير هو المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي الذي يستفاد منه في تمويل عمليات الاستيراد من جهة ومن جهة أخرى تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.

– إن الصناعات التصديرية قد تحصل على مداخيل من صناعات غير تصديرية كما أن جزء من مخرجاتها قد يستخدم في تدعيم صناعات غير تصديرية أيضا، وهذه العلاقة التكاملية تؤدي حتما إلى تطور الصناعات غير التصديرية وتحويلها إلى صناعات تصديرية في الأجل الطويل.[2]

– إن التصدير يعني التواجد المستمر في الأسواق الخارجية والقدرة على المنافسة للحصول على أكبر حصة تسويقية، وهذا التواجد يفرض على الشركات المصدرة مواكبة الشركات المنافسة لها في الأسواق الخارجية من حيث تكنولوجيا الإنتاج وتطوير المواصفات الفنية واستخدام ترويج أكثر تأثيرا وغيرها، وكل هذه الأمور تنعكس بدورها على تطوير هيكل الصناعات الالكترونية اليابانية التي بدأت تظهر في الأسواق الأوروبية في

[1] بورياح كنزة، بطيوي محمد الأمين، واقع وأفاق سياسة التصدير في الجزائر – دراسة حالة بمديرية الجمارك لولاية مستغانم–، المرجع السابق، ص27.

[2] قطاف لويزة، التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وأثرها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر (2000–2003)،مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، الجزائر، 2013، ص ص 42، 43.

أوائل السبعينات، ورغم أنها كانت متوسطة الجودة مقارنة بمثيلاتها المصنعة في دول أوروبا الغربية وأمريكا إلا أن التواجد المستمر في هذه الأسواق أكسب الشركات اليابانية الخبرة ومكنها من نقل التكنولوجيا الإنتاجية من الدول المنافسة وتطويرها إلى الأفضل حتى أصبحت الآن الأكثر بيعا والأكبر تفضيلا من جانب المستهلك الأوروبي والأمريكي على حد سواء،وقد انعكس ذلك الأمر على الصناعات الهندسية الأخرى المنتجة في اليابان وبدأت تغزو أسواق العالم.

إضافة إلى ذلك وعلى مستوى المنافسة العالمية أصبح التصدير يشير إلى مدى امتياز الاقتصاد بلد معين بالمردودية والتكلفة الدنيا والجودة حتى أن مقياس الأداء الاقتصادي والتكنولوجي أصبح في السنوات الأخيرة يعتمد كثيرا على اعتبار قدرات التصدير وخاصة محتوياته التكنولوجية والمقصود بذلك هو طبيعة التكنولوجيا ذاتها، فصنع وتصدير جهاز أوتوماتيكي مثلا يختلف في أهميته وقيمته المضافةعلى صنع وتصدير آلة ميكانيكية.

من خلال ما سبق نستنتج أن عملية التصدير يتسرب تأثيرها انطلاقا من تحسين الجودة إلى حدوث تخفيض في تكاليف الإنتاج والتكلفة النهائية وصولا إلى احتلال وضعية تنافسية أقوى وبالتالي الاستحواذ على شريحة سوقية أكبر مما يرفع رقم الأعمال وبالتالي الحصول على أكبر أرباح وتوزيع جزء منها إلىالمساهمين وإعادة استثمار الجزء الباقي في نشاطات مختلفة منها البحث التطبيقي أو الإبداع التكنولوجي وبالتالي القدرة التصديرية الفعلية لا تتمثل في تصدير أكبر الكميات فحسب، بل في تصدير أكبر كمية من المنتجات التي تتصف بمواصفات تكنولوجية متقدمة[1] .

ثالثا: طرق التصدير

1- **التصدير المباشر:** في هذا النوع من التصدير يقوم المنتج بالتصدير بنفسه إلى الأسواقالأجنبية دون الاستعانة بخدمات الوسطاء ويتم التصدير وفق أربع طرق.

*التصدير المباشر بدون دعم من الخارج.

*البيع عن طريق فروع الشركة في الخارج.

* الممثل التجاري وهو شخص من دولة ما أو شركة ما ملحق بدولة أجنبية.

* الوكيل التجاري وهو مندوب لشركة ما بغية التفاوض على بعض الأعمال تحت إسم هذا المشروع.[2]

2- **التصدير غير المباشر:** طريقة شائعة الاستخدام إذ لا تتولى المؤسسات المنتجة للسلعة عملية التصدير للأسواق الخارجية وإنما توكل المهمة إلى جهات خارجية سواء كانوا من نفس البلد أوخارج البلد.

[1] قطاف لويزة، التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وأثرها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر (2000-2003)، مرجع سبق ذكره، ص 43، 44.

[2] زير زيان، أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر الفترة 2005 2014-، مذكرة ماستر، تخصص العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص54.

ويطبق هذا النوع من التصدير على الشركات حديثة العهد بالتصدير إلى الأسواق الخارجية وذلك لأنها تتضمن أول مخاطرة وهذا النوع لا يكلف الشركة أي تكوين لأيدي عاملة في الخارج، فالوسيط التجاري لديه معرفة كافية بأحوال السوق الأجنبي وطريقة التعامل في الأسواق الأجنبية المستهدفة[1].

ويمكن أن نميز بين الطرق التالية من التصدير غير المباشر:

شركات التجارة الخارجية: في الواقع ليس لدى هذه الشركات كافة التوجهات والإمكانيات لامتلاك جملة الكفاءات اللازمة للتصدير إذ لابد لها من امتلاك شركات لبيع منتجاتها في الخارج.[2]

التصدير المشترك (المنظم): هو عبارة عن تضامن عدة مصدرين معا، إنه أسلوب فريد في تنظيم النشاط التصديري، حيث تقوم الشركات الأعضاء بالاشتراك في تنظيم معين بهدف تحسين أنشطتها التصديرية، ويمكن أن هذا الأسلوب بأشكال مثل: [3]

الاتحاد التصديري: يقوم على فكرة مفادها أن التعاون بين عدة شركات راغبة بالتصدير سيكون اقتصاديا وأكثر فعالية من سلسلة من الأعمال الفردية، الهدف الأساسي للاتحاد وهو التصدير بكثرة وبشكل أفضل الاحتفاظ بالاستقلال المالي والقانوني للشركة، بحيث نجد أن وظيفة التصدير التي كانت تقوم بها الشركة العضو سابقا مجمعة ومركزة في تنظيم خاص.

إن تعاون الأعضاء يساعد على وضع أشخاص متخصصين، وبالتالي سيكون البيع بسعرأفضل وفي أسواق أوسع ويكون هذا الاتحاد مفيدا أو يشكل إحدى وسائل الشركات بتصديرالسلع، خاصة الشركات الصغيرة التي ليست لها القدرة على التصدير بمفردها. ويقوم هذا التحادمهما كان شكله بوظائف جزئية عامة تتعلق بالنشاط التصديري مثل:

- القيام بوضع سياسة تسويقية أكثر فعالية تتعلق بدراسة السوق والترويج وتطوير المنتجات ...إلخ.
- إعفاء الأعضاء من العوائق الفنية والإدارية المتعلقة بالتصدير[4].

التصدير المحمول: هو أسلوب بيع يتم فيه قيام شركة كبيرة تمتلك شبكة توزيع في دولة أو عدة دول أجنبية بوضع هذه الشبكة في عمولة محددة، بخدمة شركة صغيرة حديثة التصدير وذات إمكانيات ضعيفة لا يمكنها القيام بعملية التصدير بمفردها.

---

[1] عزوزي عواطف، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قالمة، 2010، ص81.

[2] زير ريان، مرجع سبق ذكره، ص 54،55.

[3] بلقلة إبراهيم، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي _دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009، ص89.

[4] سعيدي وصاف، مضمان انتمائات التصدير في البلدان النامية، فعاليات الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، جامعة بسكرة، يومي 21، 22 نوفمبر 2006، ص14.

المطلب الثاني: أنواع ومؤشرات الصادرات

تعرف الصادرات على أنها عملية تقوم على بيع وإرسال سلع وخدمات وطنية إلى الخارج أي من البلد المنشأ إلى بلدان أخرى ،ونتطرق في هذا المطلب إلى تحديد أنواع الصادرات ومؤشراتها.

أولاً: أنواع الصادرات

يمكن تقسيم الصادرات إلى عدة أنواع رئيسية وهي صادرات منظورة (VISIBLES)وصادرات غير منظورة (INVISIBLES)، وذلك على أساس معيار كونها مرئية وغير مرئية عند خروجها من البلد المنتج، وصادرات مؤقتة وأخرى نهائية وذلك على أساس بقائها بصفة مؤقتة خارج البلد المنتج لها أو بصفة دائمة 3 ويمكن شرحها بإيجاز على النحو التالي:

1) الصادرات المنظورة: "والتي تضم صادرات السلع المادية الملموسة التي تعبر الحدود الجمركية تحت نظر السلطات الجمركية، مثل: القمح، السيارات...، وتنتقل من المقيمين في دولة ما إلى المقيمين في الخارج، ويمكن للسلطات الجمركية معاينتها وإحصائها"[1].

2) الصادرات غير المنظورة: "وهي الخدمات التي يؤديها الأفراد والمؤسسات للأجانب، ومن أمثلتها خدمات المطاعم والفنادق التي تقدم للسياح الأجانب، أو خدمات البنوك الوطنية لعملائها المقيمين في الخارج"[2].

3) الصادرات المؤقتة: وهي تلك البضائع أو الأموال التي يتم تصديرها إلى الخارج لمدة معينة من الزمن، ثم يعاد استيرادها ومنالمنتجات التي يراد تقديمها في المعارض أو المؤتمرات أو الصالونات الدولية. مواد وأجهزة وآلات أشغال ضرورية للقيام بمهمات عمل في الخارج.

4)الصادرات النهائية: وهي تلك السلع والخدمات التي يتم تصديرها بصفة نهائية، بحيث تتقطع علاقتها بالمصدر بمجرد وفائه بالتزاماته التعاقدية مع المستورد[3].

ثانياً: مؤشرات الصادرات

يتناول هذا العنصر أهم المؤشرات المتعلقة بالصادرات، باعتبار أن القدرة التصديرية هي من أهم العوامل المحددة لقدرة الدولة على الاستيراد من جهة وباعتبارها تعكس بشكل قوي طبيعة البنية الاقتصادية لدولة من جهة أخرى، ومن بين هذه المؤشرات ما يلي:

1) **نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي للدولة:** وذلك باعتبار أنه كلما خصصت الدولة جزءا كبيرا من إنتاجها للتصدير، كان ذلك دليلا على اعتماد كبير للدولة على الخارج، وعلى اندماجها في التقسيم الدولي للعمل الذي تسيطر عليه الرأسمالية العالمية، غير أنه يجب الاحتياط ضد التفسيرات الميكانيكية

[1] بن لحرش صراح، تشجيع الصادرات خارج المحروقات – دراسة حالة –، المرجع السابق، ص24.

[2] كامل بكري، الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية و التمويل، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر،2002، ص282.

[3] بن لحرش صراح، تشجيع الصادرات خارج المحروقات – دراسة حالة –، المرجع السابق، ص24.

لارتفاع نسبة الصادرات إلى الناتج، فقد ترتفع هذه النسبة أيضا في تلك الظروف التي تريد فيها الدولة الحصول على النقد الأجنبي، الضروري لاستيراد السلع الاستثمارية والتقنية اللازمة لإقامة قاعدة إنتاجية تمهد لاستقلالها على المدى البعيد، فالعبرة هنا هي بنمط استخدام حصيلة الصادرات، وثمة احتياط آخر فيما يتعلق بنوعية الصادرات وبخاصة ما إذا كانت الصادرات سلعا أولية أم سلعا صناعية، لكن هذا الأمر سيأخذ في الحسبان من خلال المؤشر الخاص بالتركيز السلعي للصادرات الذي سيتم التطرق إليه فيما بعد[1].

2) **نسبة تغطية الصادرات للواردات:** وهو مؤشر يعبر عن مدى إمكانية تغطية الواردات السلعية عن طريق إجمالي الصادرات السلعية والمتمثلة بـ "الصادرات خارج المحروقات زائد إعادة التصدير"، على اعتبار أن العبرة ليست بارتفاع نسبة الصادرات وحدها أو بارتفاع نسبة الواردات وحدها وإنما يجب أن يضاف إلى هذا وذلك عامل آخر يتمثل في مدى التناسب بين الصادرات والواردات، أو مدى قدرة الصادرات على الوفاء بقيمة حاجات الدولة من الواردات، حتى لا تضطر للاستدانة والوقوع في تبعية الديون الأجنبية، وربما يكون من المناسب في بعض الظروف إيجاد نسبة حصيلة الصادرات إلى الواردات الجارية، أي إلى جملة الواردات بعد استبعاد الواردات من السلع الرأسمالية، وتتوقف قيمة هذا المؤشر على مدى وفرة المنتجات القابلة للتصدير وكذلك على سياسة الدولة في استخدام عائدات التصدير.

3) درجة التركيز السلعي للصادرات: ويقصد به مدى غلبة الوزن النسبي لسلعة أو لمجموعة من السلع التصديرية للدولة على جملة صادراتها، فعندما ترتفع نسبة سلعة أو عدد قليل من السلع التصديرية إلى جملة صادرات الدولة، ارتفاعا يتخطى النسبة التي يمكن اعتبارها نسبة مأمونة تزداد احتمالات الحرج في وضع الدولة، وتزداد احتمالات ضعف مقدرتها على المساومة ومن ثم تزداد احتمالات تبعيتها للخارج، ومن المهم عند النظر في درجة التركيز السلعي للصادرات التمييز بين السلع الأولية والسلع الصناعية.

ولا ريب أن ظاهرة التركيز على تصدير سلعة واحدة أو عدد ضئيل من السلع الأولية في الصادرات يعكس تخلف الهياكل الإنتاجية في الدول ومحدودية قدرة تلك الدول عن استغلال مواردها وثرواتها المتاحة، في الوقت الذي تشير فيه تلك الظاهرة إلى تفاقم تلك التبعية وإستمرارها مما يجعلها تنطوي على مخاطر أشد وطأة مما لو كانت الصادرات أكثر تنوعا، فالخطر يكون كبيرا في حالة السلع الأولية، بينما قد لا يدعو ارتفاع السلع الصناعية في الصادرات للخطر، ويعتمد في تحليل هذا المؤشر على بعض المؤشرات الأخرى، ومن بينها مؤشر تنوع الصادرات والذي يقيس مدى انحراف هيكل صادرات الدولة عن هيكلالصادرات العالمية، وتتراوح قيمته بين الصفر والواحد الصحيح، ويقال أنه يساعد على التمييز بين البلدان ذات الهيكل الأكثر تنوعا للصادرات[2].

---

[1] بن لحرش صراح، تشجيع الصادرات خارج المحروقات – دراسة حالة –، المرجع السابق، ص25.

[2] عمر بن فيجان المرزوقي، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، المملكة العربية، السعودية، الرياض، ص24، 25.

4) النسبة التي تخصص للتصدير من الإنتاج المحلي للسلع أو المجموعات السلعية الرئيسية: أو بعبارة أخرى نسبة ما يخصص من الإنتاج المحلي للاستخدام المحلي، سواء لأغراض الاستهلاك النهائي أو لأغراض التصنيع، ويعتبر هذا المؤشر من المؤشرات ذات الأهمية الكبرى في التعبير عن مدى تكامل الاقتصاد المحلي من زاوية التقارب بين نمط الإنتاج ونمط الاستهلاك، فالأصل هو ألا تنعزل الصادرات عن الطلب الداخلي وإنما تكون امتدادا طبيعيا له.

5) مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات: الغرض من هذا المؤشر التعرف على مدى اعتماد البلد موضوع الدراسة على بلد أو عدد قليل من البلدان، أو كتلة من التكتلات العالمية في تصريف صادراته، وقد تمت صياغة هذا المؤشر عبر تركيبه من ثلاث مؤشرات فرعية هي:

- النصيب النسبي في جملة الصادرات للكتلة صاحبة النسبة الأكبر في شراء المنتجات التصديرية للدول المعنية.

- النصيب النسبي في جملة الصادرات للدولة صاحبة النسبة الأكبر في شراء المنتجات للصادرات للدول المعنية.

- النصيب النسبي في جملة الصادرات لأهم خمس دول في استيعاب صادرات الدولة المعنية.

- الصادرات العالمية، وتتراوح قيمته بين الصفر والواحد الصحيح، ويقال أنه يساعد على التمييز بين البلدان ذات الهيكل الأكثر تنوعا للصادرات[1].

المطلب الثالث: إستراتيجية التصدير ودوافع اللجوء إليه

إن مختلف الشركات والمؤسسات قبل أن تقوم بتصدير منتجاتها يتعين عليها إتباع طرق معينة لتوسيع نشاطها الإنتاجي، وذلك بإيجاد فرص جديدة لتصريف هذه المنتجات والبحث عن أسواق للتصدير وذلك بمختلف الأساليب الممكنة، والتي تراها مناسبة للقيام بالعملية.

أولا: تعريف إستراتيجية التصدير:

وهي تعني أسلوبا علميا تعتمد عليه المؤسسات المصدرة لفرض نفسها أمام المنافسة الأجنبية في الأسواقالخارجية، وذلك باتخاذ عدة وسائل وتدابير مختلفة، وأن اختيار إستراتيجية أو عدة إستراتيجيات يرتبط كليا بالهدف المراد تحقيقه، وغالبا ما يحدث الجمع بين الكثير من الإستراتيجيات ويمكن إيجاد نوعين في هذا المجال:[2]

1) إستراتيجية النمو المعتمدة على المنتج: في هذه الحالة تسعى المؤسسة لتحقيق هدف اختراق عدد كبير من الأسواق بمنتج واحد ويتم ذلك عن تحديد منتج أساسي للمؤسسة.

---

[1] بن لحرش صراح، تشجيع الصادرات خارج المحروقات – دراسة حالة –، المرجع السابق، ص25.

[2] ابزام خالد، ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001، ص16.

تسويق المنتج في السوق المحلي وتعميمه وطنيا ثم دوليا.

تكييف المنتجحسب متطلبات الأسواق الخارجية، وهنا تقوم المؤسسة أو الشركة المصدرة بدراسة ومعرفة أذواق كل سوق خارجي تريد الدخول إليه.

تعديل المنتج وتنميته بالطرق التقنية.

2) إستراتيجية النمو المعتمدة على الأسواق: تقوم المؤسسة ضمن هذه الإستراتيجية بمراقبة سوق معينة من حيث المنتج المعروض فيها، والذي هو متنفس النوع الخاص بالمؤسسة، كذلك تعمل على مراقبة سعره وكمياته.

ثانيا: توفير البيئة المناسبة لإستراتيجية التصدير

إن وجود بيئة صالحة لتطوير عمليات التصدير تسمح بتكوين إستراتيجية واضحة لتنمية الصادرات فيالمؤسسات، ونعتقد أن هذه البيئة تتطلب القيام بالخطوات التالية:[1]

1) في مجال التخطيط للتصدير: وضع إستراتيجية التصدير تستند على أن التصدير هو أحد العناصر الرئيسية لإستراتيجية التنمية في المستقبل، تحدد فيها السلع المستهدف تصديرها، والسلع المراد تصنيعها بغرض التصدير والأسواق المستهدفة، والتوجه إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي وسلاسل القيمة من خلال توريد وتوفير منتجات وسيطة متخصصة بدلا من المنتجات النهائية حيث المنافسة الشديدة وغير المتوازنة.

2) في مجال منظومة التصدير: إنشاء مراكز لتنمية الصادرات، كهيئة مستقلة ذاتية التمويل تقدم خدماتها للمؤسسات المصدرة، وتوفر المعلومات الكافية حول فرص التصدير، وآليات عمل الأسواقالعالمية والتغيرات المستمرة في احتياجاتوتفضيلات المشترين.

3) في مجال الترويج للتصدير: الاهتمام بموضوع الممثلين الخارجيين وتوجيه جهود البعثات الدبلوماسية في الخارج نحو ترويج الصادراتالوطنية.

4) في مجال البيئة التمكينية للتصدير: في هذا المجال يجب على المؤسسة أن توفر ما يلي:

- تشجيع مؤسسات ضمان الصادرات من المنتجات المحلية ذات القيمة المضافة العالية.

- تبسيط إجراءات شهادة المطابقة الصادرة من الهيئة للبضائع التصديرية، وتعزيز قدرات هيئة المواصفات لمنحشهادات المطابقة عند تصدير السلع تسهيلا لدخولها إلى الأسواق الخارجية.

- تشجيع قيام مؤسسات نقل وشحن كبيرة ذات خدمات عالية لعمليات التصدير.

[1] عماري جمعي، إستراتيجية التصدير في المؤسسات المتوسطة والصغيرة، الجزائرية، أطروحة دكتوراه جامعة باتنة، 2010-2011، ص169.

ثالثا: الحوافز المدعمة للمؤسسة على التصدير

تعد حوافز التصدير أحد الجوانب الهامة في مجال تشجيع الصادرات، حيث تشمل مجموعة متكاملة من الأساليب والإجراءات التي تهدف إلى رفع الأداء التصديري في مجالات عديدة في الإطار المؤسسي والتشريعي،منعكسا على الميادين التي تمس النواحي الضريبية وسعر الصرف وسعر الفائدة وضمانالصادرات في محاولة لدعم الصادرات في النقل وغيرها من الإجراءات التي تتخذها الدولة بهدف زيادة ربحية نشاط التصدير ومن أهم الحوافز في البلدان النامية والمتقدمة نجد الحوافز التالية:[1]

1) جانب التمويل: حيث تقوم العديد من الدول بتقديم التسهيلات والخدمات التمويلية للمؤسسات سواء بالعملة المحلية أو الصعبة، حيث تقدم لها قروضا بمعدلات فائدة ميسرة من قبل الدولة وبعد شحن البضاعة أو إنشاء ما يعرف بشباك المصدر على مستوى البنوك التجارية، بهدف السماح للمؤسسات ببلوغ الأسواق الخارجية ومنافسةالمنتجات الدولية.

2) جانب التأمين: من أجل تعويض المخاطر التي تواجه المصدرين أثناء العملية التصديرية والتي لا تشملها نظم التأمين الأخرى، حيث تقوم الدولة بإنشاء نظام لتأمين الصادرات أو ما يسمى بنظام تأمين القرض عند التصدير حيث تشرف على إدارة هذا النظام مؤسسات متخصصة كالشركة الفرنسية لتأمين التجارة الخارجية، والهيئة الإيطالية لتأمين القرض عند التصدير، والشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية والشركة المصرية لضمان الصادرات، والشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات، بهدف تأمين المؤسسات المصدرة من المخاطر السياسية والتجارية والكوارث الطبيعية والبحث عن أسواق جديدة والتقلبات في أسعار الصرف ... وأخطار التصدير وهذا ما يجعل المؤسسات المعنية بالتصدير تتشجع لإقتحام الأسواق الخارجية[2].

3) السياسة الضريبية: حيث يتم منح التخفيضات الضريبية على دخول السلع التصديرية مما يؤدي إلى خفض تكلفة الإنتاج، وتتمتع سلع هذه المؤسسات بالميزة التنافسية في الأسواق الدولية، فنجد في اليابان مثلا تم وضع نظام ضريبييتمثل في إحتياطي تنمية الأسواق الخارجية لبعض السلع التصديرية مع معاملة بعض المصروفات المنفقة في الخارج معاملة الخسائر.

4) جانب النقل والتوزيع: حيث تقوم بعض الدول بتقديم المساعدة للمؤسسات المصدرة في مجال النقل والتوزيع والمشاركة في المعارض الدولية قد تتعدى 50% من التكلفة الكلية من النقل والتوزيع، مما يجعل منتجات المؤسسات المصدرة تتمتع بميزة تنافسية عند دخولها الأسواق الدولية جراء تحمل الدولة لتكاليف النقل، حيث عادة تقوم الدولة بتأسيس لصناديق تنمية الصادرات مهمتها تدعيم المؤسسات المصدرة[3].

---

[1] الجبارية كحيلي، دور إستراتيجية التصدير في تحسين الأداء المؤسسي – دراسة حالة مؤسسة حدود تسليم وتوضيب وتصدير التمور –، مذكرة ماستر، تخصص التسيير الإستراتيجي للمنظمات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014، ص54.

[2] المرجع نفسه، ص54.

[3] عماري جمعي، إستراتيجية التصدير في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011/2010، ص170.

5) الإطار المؤسساتي: من أجل النهوض بصادراتها إعتمدت بعض الدول على تأسيس مكاتب التجارة الخارجية للترويج للصادرات، وذلك عن طريق دراسة الأسواق الخارجية وإقامة المعارض الدولية من أجل تدعيم موقف المنافسة في السوق الدولية لهذا البلد.

6) نظام فحص السلع المصدرة لضمان الجودة المناسبة للأسواق الخارجية: حيث تم وضع في عدد من الدول ومنها اليابان نظام للحفاظ على سمعة المنتج الوطني في الأسواق الخارجية، وذلك من خلال إستيفاء المواصفات القياسية الموضوعة من قبل وكالات الفحص والتي تطبق بصرامة شديدة مع وضع نظام للجودة[1].

ثالثا: دوافع وأسباب اللجوء للتصدير:

من أجل تمويل استيراد البلد بحيث لا يؤثر ذلك سلبا على ميزان مدفوعاته واستنزاف احتياطاته النقدية، عليه أن يصدر وللمستهلكين نصيب في صادرات منشئات بلدهم لغاية أن الحجم الكبير من الإنتاج للتصدير يحقق مردودات وموفورات الحجم الذي تعود آثاره عليهم بالأسعار المنخفضة، وبالنسبة للمؤسسة يحقق التصدير انخفاض في تكلفة السلعة مما يحسن من قدرتها التنافسية محليا ودوليا إضافةإلى توزيع مخاطر ممارسة هذاالنشاط.

كما أن للتصدير هدف قومي يهم الدول النامية والمتقدمة على حد سواء إذ أنه لا يقل أهمية عن الدور الذي يؤديه الاستثمار في تنمية الدخل القومي وتحديد اتجاهات الإنتاج حسب متطلبات واحتياجات الأسواق الخارجية.

من دوافع التصدير ما هو داخلي يعود للمؤسسة حيث تخضع لقراراتها وفلسفتها ومنها ما هو خارجي تحكمه ظروف ومتغيرات الأسواق الخارجية ويحتل عامل تحقيق الربح في مقدمة الأهداف التي تسعى المؤسسة لتحقيقها كمردود لاستثماراتها وما تدره مبيعاتها الخارجية وتحقيق النمو والاستقرار في نشاطاتها وهناك عوامل أخرى غير الربح، تسعى المؤسسات لتحقيقها تتمثل بتحقيق زيادة أو الحفاظ على حجم مبيعاتها وحصتها السوقية وخدمة الزبائن في أسواق معينة، وتوفير سيولة نقدية تحتاجها لمواصلة نشاطاتها وضمان الأمان والاطمئنان لتواصل نشاط الإدارة القائمة في المؤسسة، إضافة إلى أهداف إنسانية تتمثل بالحفاظ على تشغيلالقوى العاملة في المجتمع وإنتاج سلع بمواصفات جيدة للمستهلكين.[2]إضافة إلى هدف تحقيق الربح هناك أهداف أخرى تتعلق بالتزامات المؤسسة تجاه الأسواق الخارجية تتفاوتأهميتها بمقدار ما تساهم في تحقيق الهدف الأساسي وهو الربح المتوقع ويمكن تحديد دوافع التصدير بالاتي:[3]

- تشجيع إدارة المؤسسة على ممارسة نشاط التصدير.

[1] عماري جمعي، إستراتيجية التصدير في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية، المرجع السابق، ص171.

[2] بديع جميل قدو، التسويق الدولي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 20009، ص51.

[3] صديق محمد عفيفي، التسويق الدولي نظم التصدير والاستيراد، وكالة المطبوعات الجامعية، الكويت، 1973، ص61.

- تحقيق مردود مناسب من تسويق المنتج في الأسواق الخارجية.
- الإفادة من موفورات الحجم الكبير في التسويق.
- الإفادة من التمييز بتسويق منتج وحيد وتكنولوجيا متميزة في إنتاجه وتشغيله.
- تنويع مخاطر الدخول إلى الأسواق الخارجية.
- تصريف خارجي لسلع موسمية الإنتاج والاستخدام.
- تشغيل طاقات وموارد فائضة ومعطلة.
- اغتنام فرص تسويقية خارجية تحقق مردودا مشجعا للاستفادة منها.
- تغيير وكلاء المؤسسة في الأسواق الخارجية والقرب من الزبائن.
- صغر السوق المحلية غير القادرة على استيعاب السلع المنتجة محليا.
- تدهور الطلب في السوق المحلية واقدام المؤسسة على ايجاد منافذ خارجية لتصريف منتجاتها.

وهناك دوافع أخرى تشجع المؤسسة على التصدير أهمها: [1]

- توفر خبرات ومعارف لدى المؤسسة في النشاط التصديري وممارسته.
- قدرة على تحمل المخاطر الخارجية أكثر من المخاطر الداخلية.
- تحقيق مردود مناسب من تسويق المنتج في الأسواق الخارجية.
- الإفادة من وفورات الحجم الكبير في التسويق.
- الإفادة من التمييز بتسويق منتج وحيد وتكنولوجيا متميزة في إنتاجه وتشغيله.
- الخصائص العالمية المتوفرة في المؤسسة، إنتاج بيع تسويق دولي، تعدد الجنسيات.
- تطوير وإدارة الأفراد العاملين في المؤسسة.
- تطوير الإنتاج وطرقه وهذا استجابة للبيئة الخارجية.
- توفير حاجة السوق المحلية من السلع التي تسوقها المؤسسة.

[1] صديق محمد عفيفي، التسويق الدولي نظم التصدير والاستيراد، المرجع السابق، ص62.

المبحث الثاني: عموميات حول البطالة

تعد البطالة واحدة من أهم وأبرز المشاكل التي يعاني منها العالم أجمع، فمهما كانت الدولة في حالة متقدمة ورخاء تام إلا أنه يتواجد بها بعض مشاكل البطالة حتى ولو في في عدد صغير من مناطق هذه الدول، حيث سنتحدث في هذا المبحث عن مفهوم البطالة وخصائصها، أنواع البطالة، مع ذكر أثار البطالة وأساليب منتهجة للتخفيف من حدتها.

المطلب الأول: تعريف البطالة

البطالة بوجه عام تعبير عن قصور في تحقيق الغايات من العمل في المجتمعات البشرية، وبما أن الغايات من العمل متعددة تعددت مفاهيم البطالة، وعليه سنحاول فيما يلي إعطاء بعض تعاريف البطالة "البطالة في أعم وأوسع معانيها هي عبارة عن عدم استخدام عامل من عوامل الإنتاج، فقد تكون هناك أراضي صالحة للزراعة ولكنها لا تستغل لسبب أو لآخر، وقد توجد ثروات معدنية وفيرة ولكنها دفينة باطن الأرض فهي عاطلة، والنقود المكتترة برغم توافر فرص توظيفها فهي رأس مال نقدي عاطل.

"لكن جرى العرف على استخدام مصطلح البطالة عند الحديث عنالعمل، وطبقا لهذا المفهوم المحدود يكون العاطلون هم الأفراد القادرون على العمل والراغبون فيه ولكن لا تتوافر لهم فرصة الحصول عليه.

"البطالة هي التعطل (التوقف) الجبري لجزء من القوة العاملة فيمجتمع ما، برغم القدرة والرغبة في العمل والإنتاج".

"البطالة هي تعطل جانب من قوة العمل عن العمل المنتج اقتصاديا تعطلا اضطراريا رغم نشدانة العمل ورغبته فيه هي الحالة التي تنطبق على الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون، ولكنهم يبحثون بصفة جدية عن العمل.[1]

- هي زيادة القوة البشرية عن فرص العمل التي يتيحها المجتمع .[2]
- هي ظاهرة اختلال التوازن في سوق العمل، بحيث لا يتمكن جزء من قوة العمل في المجتمع من الحصول على عمل منتج رغم أنه راغب وقادر على القيام بالعمل.[3]

أما بالنسبة للعاطل عن العمل فقد عرفه مكتب العمل الدولي بأنه هو" كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد لكن دون جدوى"[4].

---

[1] صالح خصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل الأردن، دط،، 1995، ص103.

[2] حمدي أحمد العناني، مقدمة في الاقتصاد الكلي، القاهرة الدار المصرية اللبنانية، ط1، 1995، ص79.

[3] محمود حسن الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، دار المسيرة، عمان، ط1، 2017، ص163.

[4] عبد المجيد القدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، 2003، ص37.

ومن التعاريف السابقة للبطالة يجب أن تتوفر في العاطل عن العمل شروط مختلفة تتمثل في:

- أن يكون في سن العمل ويتحدد عادة ما بين 16-60 سنة، ويمثل السن16 الحد الأدن للدخول إلى سوق العمل و ذلك بعد مرحلة التعليم والتأهيل والتدريب، أما السن 60 فيمثل الحد الأعلى أو سن التقاعد للشخص العامل.

- أن تتوفر لدى المتعطل الرغبة والاستعداد الجدي للعمل سواء كان العمل بأجر أو لحسابه الخاص وعليه فان العاطل عن العمل والذي يملك ثروة ويعيش منها ولا يريد أن يمارس أي نشاط اقتصادي لا يعتبر عاطل عن العمل.

- أن يقوم المتعطل عن العمل بالبحث الجدي عن عمل، وهذا يوضح الرغبة الحقيقية في العمل من عدمها ويمكن اعتبار الشخص باحث عن عمل إذا قام بالبحث عن عمل بأي وسيلة من وسائل البحث المختلفة مثل «التسجيل أو تقديم طلب لدى مكاتب الاستخدام، الإعلان في الصحف, أو تقديم طلبات عمل مباشرة إلى الشركات أو أصحاب الأعمال».

- عدم وجود عمل ولعلي هذا المعيار الأهم في اعتبار شخص ما عاطل عن العمل أم لا.

من خلال ما سبق من التعاريف يمكن اقتراح تعريف إجرائي شامل للبطالة وهو أنها ظاهرة اقتصادية واجتماعية ذات صفة عالمية موجودة في كل المجتمعات سواء المتقدمة أو النامية لكن بنسب متفاوتة، وتتمثل في عدم تغطية فرص العمل التي يتيحها المجتمع المجموع الأفراد الباحثين عن العمل،الراغبين فيه و القادرين عليه والذين تتراوح أعمارهم ما بين (16-60].

المطلب الثاني: أنواع البطالة

هناك أنواع عديدة من البطالة تختلف باختلاف طبيعة النظر إليها، فقد ينظر إليها خلال الدورة الاقتصادية، فتسمى بطالة دورية، وبطالة احتكاكية، وكما ينظر إليها من خلال التنقل بين المهن المختلفة، وبطالة هيكلية. وهي البطالة التي تحدث نتيجة حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد الوطن، وكذلك هناك البطالة الموسمية أو العرضية الناتجة عن تقلص فرص العمل فيالاقتصاد الوطني.

أولا: البطالة الاحتكاكية

وهي تنشأ عندما تطول فترة البحث عن الشغل نتيجة لعدم توفر المعلومات الكافية، أو لنقصها لدى الطرفين، أي عدم التقاء جانب الطلب مع جاذب العرض؛ أي أنها تنشأ نتيجة عدم كمال سوق العمل نظرة لعدم توافرالمعلومات لدى كل من القادرين عن العمل والباحثين عنه من جهة، والمشروعات التي تحتاج إليهم من جهة أخرى. وبما أنه أصبح من السهل على الأفراد الانتقال من منطقة جغرافية إلى أخرى، وبما أن العديد من المهن اختفت الآن وبات من الضروري على أصحابها البحث عن وظائف جديدة، يضاف إلى ذلك كله القادمون الجدد إلى سوق العمل في كل عام، وهؤلاء هم خريجو الجامعات والمعاهد ومراحل

التعليم المختلفة، حيث يكون هناك دوما عدد من أفراد القوة العاملة يبحثون عن عملللأول مرة، أي يكونون في حالة تسمى بالحراك الاجتماعي، وتتصف هذه البطالة بأنها قصيرة الأجل نسبيا، وهي لا غنى عنها في كل المجتمعات".[1]

ثانيا: البطالة الدورية

وهي البطالة الناشئة على أثر التقلبات الاقتصادية وهي بطالة إجباريةلا اختيارية. والبطالة الدورية في تعريف الأمم المتحدة، هي نتيجة من نتائج فشل الطلب الاقتصادي بسبب تغيرات في مستويات النشاط خلال فترات معينة[2].

والمعروف أن اقتصاد أي دولة يمر بمرحلة انتعاش ورخاء الرواج الاقتصادي، حيث تنشط عمليات الإنتاج. البيع التبادل، ويزيد حجم كل من الدخل الناتج والتوظيف إلى أن يصل إلى حد معين يعرف بقمة الرواج, عندها تنخفض معدلات البطالة حتى تقترب من مرحلة التوظيف الكامل. أما في أوقاتالكسادوالأزمات الاقتصادية فينخفض حجم النشاط الاقتصادي بس حجم الإنفاق الاستثماري, مما يؤدي إلى الانخفاض في العمالة في شكل تقليصمدة العمل وتسريح العمال، وبالتالي ترتفع معدلات البطالة.[3]

ثالثا: البطالة الهيكلية

تحدث نتيجة التغيرات الهيكلية في الاقتصاد وتؤدي إلى إلغاء بعض الأعمال في الاقتصاد، وفي نفس الوقت تؤدي إلى إحداث أعمال ووظائف جديدة، إلا أن المشكلة هي أن المتعطلين عن العمل لأسباب هيكلية تنقصهم المهارات اللازمة لإشغال الوظائف الجديدة، وأنها تتمثل في وجود عدد من الأشخاص المتعطلين عن العمل لسبب حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد أي بوجود حالة عدم التوازن بين العرض والطلب على الأيدي العاملة في المهن والنشاطات الاقتصادية التي تواجه الازدهار الاقتصادي يكون هناك فائض في عرض العمل في أسواق المهن والقطاعات التي تواجه كساد.[4]

رابعا البطالة الاحتكاكية

تحدث البطالة الاحتكاكية بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة وتنشأ كذلك بسبب وجود فجوة بين طالب العمل وعارض العمل. وينتشر هذا النوع على سبيل المثال لا على سبيل

---

[1] أحمد الأشقر والاقتصاد الكلي، عمان: الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، ط 1، 2002، ص301.

[2] خالد الزوا وي، البطالة في الوطن العربي المشكلة والحل، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط1، 2004، ص19.

[3] ناصر دادي عدون, عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص50.

[4] رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل أخطر المشكلات الرأسمالية المعاصرة) الكويت المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب العدد 266 سنة 1997، ص327.

الحصر في المناطق الصناعية البترولية في الجنوب حيث نجد أن العامل يفضل العمل فيالشركات الأجنبية والشركات الوطنية التي تمنحه اجر اكبر على شركات الخواص والتي أجرها متدلي الأمر الذي يدفع بالشخص إلى ترك عمله والبحث عن عمل في هذه الشركات.

خامسا: البطالة السافرة الصريحة:

ويمثل هذا النوع من البطالة أكثر أنواع البطالة انتشارا، ويقصد بهذا النوع وجود عدد كبير من الأشخاص الباحثين عن العمل والراغبين والقادرين عليه لكنهم لا يجدون وظائف يعملون ها. وهذا يعود لأسباب عديدة ومختلفة، وتعرف الجزائر بطالة واسعة من هذا النوع خاصة في أوساط الشباب وما فيهم خريجي الجامعات والمعاهد ومراكز التكوين المهني.[1]

سادسا: البطالة المقنعة

ويقصد بالبطالة المقنعة تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، بحيث إذا سحبت تلك العمالة الزائدة من أماكن عملها فان حجم الإنتاج لن ينخفض وتوصف الإنتاجية الحدية لهؤلاء العمال بأها تعادل الصفر وقد تكون سالبة إذا زاد الإنتاج بعد خروجهم ويعتبر ذلك بأن وجودهم في الوحدة الإنتاجية كان يعرقل جهود الآخرين، وهذا النوع عرف في المجال الفلاحي في الجزائر حيث تركزت الزيادات السكانية الكبيرة وخلقت فائضا في عرض العمل كما شكلت عبئا على النشاط الاقتصادي، ومع تتابع مراحل التحولات الاقتصادية والاجتماعية أخذ موقع البطالة المقنعة في التحرك نحو المدن عبر قنوات الهجرة الداخلية، استجابة للفروق النفسيةوالاجتماعية المادية بين الريف والمدينة، وقد مثل التعليم إحدى تلك القنوات حيث كان الربط بين سياسة مجانية التعليم في جميع المراحل وسياسة الالتزام الحكومي بتعيين المتخرجين في مختلف أجهزة الدولة ومشروعاتها ومصانعها وهكذا أخذت الزيادات السكانية طريقها إلى مراحل التعليم المجاني ومنها إلى الوظائف العامة التي تضخم حجمها وأصبحت بطالتها المقنعة عبئا كبيراعليها.[2]

سابعا: البطالة الموسمية

المقصود بها البطالة الوقتية، وتحدث بسبب حدث موسمي في صناعات خاصة، وهذه البطالة تنشا لتغير الطلب على العمل كنتيجة لتغير آخر ومثلما يحدث في القطاع الزراعي حيث يتوقف الإنتاج خلال فترات معينة مما يؤدي إلى تسريح العمال في فترات توقف الإنتاج. كما يمس هذا النوع من البطالة قطاعات أخرى مثل: السياحة حيث يشتغل العمال في الأوقات التي يتوفر فيها العمل ويتعطلون في الأوقات الأخرى.[3]

---

[1] ناصر شادي علون، عبد الرحمان العايب، المرجع السابق، ص53.

[2] مهدي بن شهرة الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية، دار الحامد، عمان، ط1، 2009، ص237.

[3] ناصر شادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سابق، ص53.

المطلب الثالث: آثار البطالة وأساليب معالجتها

باعتبار أن البطالة أصبحت ظاهرة ومشكل خطير استفحل في اقتصاديات الدول بصفة عامة، وبالإضافة إلى ما سبق ذكره سنحاول فيما يليالتعرض إلى آثارها، والأساليب المتوخيات لعلاجها.

أولاً: آثار البطالة

تشكل البطالة سببا رئيسيا لمعظم الأمراض الاجتماعية في أي مجتمع كما أنها تمثل تهديدا واضحا للاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، فالبطالة بمعناها الواسع لا تعي فقط حرمان الشخص من مصدر معيشته وإنما تعني أيضا حرمانه من الشعور بجدوى وجوده. وفي إجمال للآثار الناجمة عن البطالة يذكر أن معظم المشكلات الاجتماعية والنفسية والأخلاقية التي انتشرت في الآونة الأخيرة في بعض الدول التي تعاني من مشكلة البطالة كانت البطالة هي العامل المشترك في خلقها واستفحال خطرها. ويمكن تلخيص هذه الآثار في النقاط التالية:

1- الآثار الاجتماعية الناجمة عن البطالة: تبرز ظاهرة البطالة كوجه آخر لسوء توزيع أو تقسيم العمل الاجتماعي، وسوء توزيع الدخل والثروة، على المستويين المحلي والوطني، وعلى المستوى العالمي بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وبالتالي يتضح لنا أيضا، أن البطالة والقهر والحرمان التي تشكل آفات اقتصادية واجتماعية وأخلاقية معا، ليست نتيجة طبيعية للتقدم التاريخي، وبخاصة ليست نتيجة حتمية للتقدم العلمي والتقني،كما يزعم الفكر المحافظ المدافع عن المصالح والامتيازات المكتسبة ضد منطق العلم والتاريخ، وإنما هي ناجمة عن فساد وجور وخلل أساسي في النظامالاجتماعي السائد في العملية الاقتصادية الاجتماعية كلها الجارية اليوم في ظل الأصعدة الدولية والإقليمية والمحلية.[1]

إذ يترتب على البطالة مجموعة من الآثار الاجتماعية والنفسية حيث يشعر العاطلون بالإحباط واليأس وعدم الانتماء للدولة، فتنتشر الجريمة بأنواعها، وخاصة في صفوف العاطلين الذين لا يتلقون إعانة بطالة خلال فترة تعطلهم، ويكون واقع البطالة وما ينجم عنها نتيجة لفقدان مصدر العيش (الكسب) أشد على القطاعات الأضعف في المجتمع، وهم الفقراء والنساء، أضف لذلك الانحرافات الفكرية وانتشار الشعور بالحقد والبغضاء نحو الطبقات التي تحيا في بحبوحة من العيش، ومما هو جدير بالذكر أنه كلما طالت فترة التعطل كلما صار ضررها جسيما حيث تؤثر تأثيرا سلبية على المواهب الفنية والعقلية للعامل فتضمحل مهاراته بل يفقد الإنسان ميزة التعود على العمل وإتقانه وينحط مستواه. وتساعد البطالة على زيادة حالة ما يسمى بالتشرذم الاجتماعي، وتؤدي حالة التعطل الدائم والمؤقت عن العمل وما يصاحبها من مشكلات اجتماعية وضغوطات اقتصادية على إصابة غالبية الشباب المتعطل عن العمل بحالة من الإحباط الشديد المزمن وحالة من عدم الثقة بالنفس وخاصة لدى الشباب من حملة الشهادات المتوسطة والجامعية، مما يدفعهم هذا الشعور إلى التفكير جديا بالانتقام من المجتمع الذي يرفضمنحهم فرصة العيش الكريم وتحسين

[1] ماهر أحمد، تقليل العمالة، الإسكندرية، الدار الجامعية، د ط، 2000، ص81.

أوضاعهم الاجتماعية، وتحقيق ذو القسم وتحسيد طموحاتهم من خلال تحصنهم بالعمل وأيضا يدفعهم هذا الشعور إلى التفكير جديا بالهجرة إلى مجتمعات أخرى.

2- الآثار الاقتصادية: لا تقل الآثار الاقتصادية خطورة عن الآثار الاجتماعية للبطالة، وفيما يلي سنحاول حصر بعض هذه الآثار:

- هدر الموارد البشرية وعدم استغلالها على الوجه الأكمل، وبالتالي ضياع الإنتاج والدخل.
- تعتبر البطالة ضياعا حقيقيا للموارد الاقتصادية، فهي فقدان حقيقي للسلع والخدمات التي كان يمكن إنتاجها بواسطة العمال المتعطلين وحتى حينما يتاح لهؤلاء المتعطلين فرصا للعمل ويصبح لهم إنتاج فإن عملهم هذا وإنتاجهم هذا لن يعوض ما فقد أثناء مرحلة البطالة.[1]
- تراجع وتأكل في رأس المال البشري، حيث أن تعطل الإنسان وتوقفه عن العمل، ولفترات طويلة لا يؤدي إلى وقف عملية اكتساب هذه الخبرات وتراكمهافحسب، بل وإلى تأكلها وإصابتها بالصدأ والاضمحلال"[2].
- تبديد أموال الدولة، خاصة تلك المتمثلة في إعانات البطالين المقدمة في شكل إنفاق حكومي للطبقة البطالة.
- انخفاض الاستثمار الذي يعتبر بمثابة المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي؛ بسبب قلة الادخار[3].

3- الآثار الأمنية والسياسية: نلاحظ أحيانا بعض الفئات العاطلة والتي يكون قد نفذ صبرها ولم تعد تؤمن بالوعود والآمال المعطاة لها وهي ترفع شعار التململ والتمرد، ومع ذلك لا يمكن لومها ولكن لا يعني ذلك تشجيعها على المس ممتلكات الوطن وأمنه، ولكن لابد أن نلتمس لهم العذر، فمقابل مرارة ظروفهم هناك شواهد الفئات منغمسة في ترفي المادة، ومن الطبيعي أن ينطق لسان حالهم متسائلا أين العدالة الاجتماعية والإنصاف؟

كما أن سياسة العنف المفرط في مقابل حركة العاطلين لا تخلق إلا المزيد من العنف والاضطراب وتفاقم الأزمة، فهناك حاجة إلى التعقل وضبط الموقف والنظر إلى القضايا من منظور واسع وبعين تقصي الأسباب في محاولة لتفهم موقف الآخرين، حيث أن مبدأ إرساء العدالة الاجتماعية تملي على الجميع تريس حق إبداء الرأي ورفع راية المطالبات بالوسائل السلمية المشروعة، كما أنها تلزم الأطراف المعنية متمثلة بالحكومة باحترام هذه الحقوق واتساع الصدر للآراء المختلفة، لأن المواطن في نهاية المطاف لا يطالب إلا بحق العيش الكريم والحفاظ على كرامته وإنسانيته في وطنه، وهي من جوهر حقوقالمواطن والتي يجب على الحكومة أن تكفلها وتحرص عليها، إلا أن تتكالب عليها فتكون هي والقدر مجتمعان على المواطن المستضعف.[4]

---

[1] غانم مصطفى، عون الله جمال، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة- دراسة حالة مؤسسة مطاحن المروج الكبرى فرندة- ، مذكرة ماستر، تخصص إقتصاد وتنمية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2017/2016، ص81.

[2] صالح خصاونة، مرجع سابق، ص106.

[3] محمد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد, مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الإسكندرية: دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2004، ص332.

[4] خليلي أحمد، مداخلة مشتركة بعنوان: واقع البطالة وآثارها على الفرد والمجتمع، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، دت، ص9.

ثانياً: أساليب معالجة البطالة

المدخل الأساسي لعلاج مشكلة البطالة في مجتمع ما هو تحديد أبعادها بدقة حتى يتم اختيار أدوات السياسة الاقتصادية المناسبة لمواجهتها. وباعتبار كون البطالة تعد بمثابة قنابل موقوتة تهدد استقرار اقتصاديات الدول، فإن المطلوب وضع إستراتيجية شاملة في هذا الشأن أخذه في الاعتبار عدة أمور منها:

1- تهيئة المناخ المناسب لسوق العمل: يتمثل المناخ المناسب لسوق العمل في توفير متطلبات التنمية الشاملةمن خلال مجموعة من العناصر توجز أهمها فيما يلي[1]:

- توفير قاعدة بيانات أساسية متكاملة، موضوعية ودقيقة تراعي التعريفات والإصطلاحات والقياسات والمعايير الدولية المتعارف عليا وما يمكن من اتخاذ إجراءات وقرارات واقعية وغير متضاربة لضمان شفافية أكثر السوق العمل فإذا كان تباين مصادر الإعلام الاقتصادي قد حال دون تحقيق هذه الأهداف. فان التنسيق فيما بينها يمكن أن يحقق ذلك.

- مشكلة البطالة هي جزء لا يتجزأ من قضية التنمية بصفة عامة خصوصا أن السياسات الاجتماعية في الدول المتخلفة يشوبها الكثير من أوجه القصور من حيث التناسق والاستقرار والأولويات والدقة والمتابعة والتنفيذ... الخ.

- الشي الذي يعوق قدرتها على تحقيق أهداف التنمية والتي إن ارتفعت وتيرها فإنها سوف تؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات باعتبارها المصدر المباشر لتوفير مناصب الشغل.

وهكذا يحد ضرورة إتباع سياسة إصلاحية لعلاج مشاكل التنمية وبالتالي الحد من البطالة.

- في حالة وجود وفرة نسبية العنصر العمل في مجتمع معين فان استهداف تحويل هذا العنصر إلى ميزة اقتصادية من شانه أن يحقق قفزة نوعية في الكفاءة الإنتاجية للعنصر البشري، ولعل التجارب الناجحة التي حققتها دول جنوب شرق آسيا خلال ربع القرن الأخير تؤكد هذا التصور ضرورة علاج مظاهر الاحتلال في معايير الأداء والعائد في هيكل الأجور والأسعار مع التركيز خاصة على عنصر الجدوى الاقتصادية.

2- تخطيط القوى العاملة: ويقصد بها الاستخدام الأمثل للموارد البشرية المتوفرة عن طريق البرامج المناسبة لذلك في إطار خطة زمنية محددة للوصول إلى الأهداف التالية: الاقتراب قدر الإمكان من الاستخدام الكامل للقوى العاملة والمحافظة على هذا المستوى من خلال رفع حجم ووتيرة الاستثمارات خاصة التي تتميز باستخدام مكثف لليد العاملة، سواء تعلق الأمر بالدولة أو بالقطاع الخاص.

- ضمان حق العمل لطالبيه بما يوافق مستوياتهم التعليمية والتدريبية عن طريق إيجاد فرص العمل ومعدل يتوازن مع معدل الزيادة في حجم المعروض، من القوى العاملة، ويتم ذلك من خلال تصنيف المين حسب درجة الإلحاحوسرعة التكوين بما يتلائم واحتياجات سوق العمل.

[1] أحمدي أحمد العناني، مقدمة في الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص263.

– ضرورة أن تتضمن الخطة على البيانات التالية المرونة ودقة البيانات وواقعية الأهداف وتكاملها، بالنظر إلى ما هو متاح من موارد وإمكانيات بشرية ومادية.

– ضرورة أن يأخذ تخطيط العمالة البعدين: الكمي والكيفي لليد العاملة، ويتوقف ذلك على معدلات النمو الديمغرافية، سياسة التعليم والتكوين وسياسة الأسعار، سياسة الأجور ومستوى إنتاجية العمل ومتوسط البقاء فيسن العمل.

3– تنمية القوى البشرية: يتطلب هذا الهدف توفي العملة المدرسة والتي تساهم في تحقيق خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والوفاء باحتياجات سوق العمل من خلال الاهتمام بنقطتين أساسيتين وهما[1]:

– ربط عملية التدريب والتعليم وفقا لاحتياجات عارضي العمل على أساس أنه كلما زادت تخصصات العمل كلما زاد عدد العمالة المطلوبة لانجاز هذا العمل.

– التدريب الخارجي لبعض فئات العمالة للاستفادة من الخبرات الخارجية في مجال التكنولوجيا لتحسين الإنتاج من جهة، وإيجاد ثقافات تواكب التقدم العالمي وتوضع المجتمع في مجال المنافسة العالمية وبالتالي تتيح فرص عمالةمختلفة للعديد من القطاعات من جهة أخرى.

رابعا: إصلاح النظامين الاقتصادي والاجتماعي

إذا ما أرادت الدول التغلب على أزمة التشغيل فانه من الضروري إيجاد الحلول العاجلة لمواجهة هذه المشاكل التي هدد استقرارها الاقتصادي وتتسببفي اختلالات التوازنات الاقتصادية الكلية والتي لا مفر من معالجتها فالتصدي الأزمة البطالة يحتاج إلى إجراءات عاجلة على المدى القصير والطويل معا قصد الحد منها والتخفيف من آثارها السلبية خاصة الاجتماعية مها، ومن الإجراءات المقترحة في هذا المجال ما يلي:

– تشغيل الطاقات العاطلة الموجودة فعلا في مختلف القطاعات الاقتصادية. والعمل على مزالت مسبباقا دونها الحاجة إلى إنفاق جديد في المشاريع الاستثمارية من خلال توفير ما تحتاجه من تمويل وتكوين للأيدي العاملة خاصة في مجالات الإنتاج والتسيير، ومن مواد أولية وقطع غيار ... الخ.

– توفير الحماية الاجتماعية للبطالين من خلال نظام إعانات البطالة ومشاريع الضمان الاجتماعي والتوسع فيها، دعم وتشجيع مؤسسات القطاع الخاص خاصة التي تتميز بكثافة في العمالة قصد استيعاب فائض العمالة الناتج عن التسريح، من خلال المزايا والحوافز المقدمة له تناسبا وحجم فرص العمل التي بإمكانه أن يوفرها مثل: الإعانات الإعفاءات الضريبية، تسهيل منحالقروض من حيث الإجراءات الإدارية، معدل الفائدة... إلخ[2].

[1] أحمدي أحمد العناني، مقدمة في الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص263.

[2] دادي علون، عبد الرحمان العايب، مرجع سابق، ص266.

خلاصة

مما سبق نجد أن موضوع التصدير أحيط بأهمية بالغة نظرا للمكانة التي يحظى بها في رفع إقتصاديات الدول وعلى هذا الأساس تم التطرق إلى كل ما يخص بالتصدير الذي يعتبر العملية التي من خلالها تتدفق السلع والخدمات من التراب الوطني والتي تحول خارج هذه الحدود ويمكن أن تكون بكثرة أو بقلة، كما أوضح الإقتصاديون أهمية ودور التصدير في دفع عجلة التنمية، وأثارها الإيجابية على النمو الاقتصادي، حيث أجمعت جل الدراسات على الدرجة العالية من الإرتباط بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الناتج المحلي وهو ما يبرز دور التصدير في خفض معدلات البطالة، والمساهمة في رفع المستوى المعيشي لدى البلد المصدر.

وعليه لمعرفة تطورات التصدير والبطالة في الجزائر إرتأينا تخصيص الفصل الثاني من هذه الدراسة ليكون إطارا إحصائيا نوضح فيه هذه التطورات.

الفصل الثانـي

الإطار الإحصائي للتصدير والبطالة في الجزائر

تمهيد

يبدو أن العودة القوية لتبني مسألة البطالة في الآونة الأخيرة والبحث عن سبل التكفل بها هي من الاهتمامات البالغة التي لا يمكن التغاضي عنها بالنظر إلى التنامي الفاحش للظاهرة وأخذها أبعادا خطيرة، ويمكن اعتبار المستويات المرتفعة للبطالة أحد الانشغالات البالغة للحكومة الجزائرية وأهم مولد للضغوطات الاجتماعية والسياسية، حيث تأثرت عملية توفير فرص العمل بتدهور الوضعية الاقتصادية المتعلقة أساسا بجملة من العوائق التي تعرض لها الاقتصاد الوطني، وعليه فإن عدم التوازن بين عرض وطلب فرص العمل وما ينجم عنه من انعكاسات على النمو الاقتصادي يستدعي العودة لمكافحة البطالة والبحث عن أنجع السبل للتقليل من جدتها في إطار إجماع وطني والمساهمة الواسعة لكل الأطراف الفاعلة والواعية.

ولتوضيح أكثر حول تطورات البطالة والتصدير الذي يعد كحل لهذه الظاهرة إرتأينا تقسيم هذا الفصل إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول: مشكلة البطالة تطوراتها وأسبابها في الجزائر

المبحث الثاني: سياسة التصدير في الجزائر

المبحث الأول: مشكلة البطالة تطوراتها وأسبابها في الجزائر

سنتطرق إلى ظاهرة البطالة في الجزائر وذلك من خلال التعرف على تطور البطالة في الجزائر ومراحلها، وكذا التعرف على أسباب البطالة في الجزائر، إضافة إلى التعرف على سياسة التشغيل للقضاء على البطالة في الجزائر.

المطلب الأول: تطور البطالة في الجزائر ومراحلها

سنبرز في هذا المطلب تطور البطالة في الجزائر، إضافة إلى التطرق لأبرز المراحل التي مرت بها هذه الظاهرة في الجزائر.

أولا: تطور معدلات البطالة في الجزائر

تغيرت معدلات البطالة في الجزائر وفقا لعدة ظروف تتعلق بالاقتصاد الوطني من جهة والسياسات التي اتبعتها الحكومات من جهة أخرى، وشهدت الجزائر بطالة هيكلية واسعة النطاق في مرحلة ما بعد الاستقلال وذلك نظراً لأن اليد العاملة ان ذاك كانت غير مؤهلة، ومع بداية النزوح الريفي نحو المدن تفاقمت مشكلة البطالة بشكل كبير، وقد أثر ذلك لمدة طويلة على سوق العمل.

والجدول التالي يوضح تطور معدلات البطالة في الجزائر[1].

الجدول رقم (2-1): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1966-2014.

السنوات	معدلات البطالة	السنوات	معدلات البطالة	السنوات	معدلات البطالة
1966	32.9	1992	23.8	2004	17.7
1977	22	1993	23.15	2005	15.3
1982	16.3	1994	24.36	2006	12.3
1983	31.1	1995	28.1	2007	12.4
1984	8.7	1996	27.99	2008	11.3
1985	9.7	1997	26.41	2009	10.2
1986	15.55	1998	28.02	2010	10
1987	21.4	1999	29.29	2011	10
1988	19.95	2000	28.98	2012	11
1989	18.5	2001	27.3	2013	9.8
1990	19.7	2002	25.51	2014	9.5
1991	21.1	2003	23.72		

المصدر: موسى جديدي، دراسة تحليلية لتطور البطالة في الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، ع7، 2016، ص170.

[1] موسى جديدي، دراسة تحليلية لتطور البطالة في الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، ع7، 2016، ص170.

من الجدول السابق تظهر معدلات البطالة في الجزائر غير مستقرة، وذلك تباعاً لعدة مراحل اقتصادية وسياسية مرت بها الجزائر منذ الاستقلال، والشكل التالي يبين تطور معدلات البطالة في الجزائر.

الشكل رقم (2-1): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1966-2014.

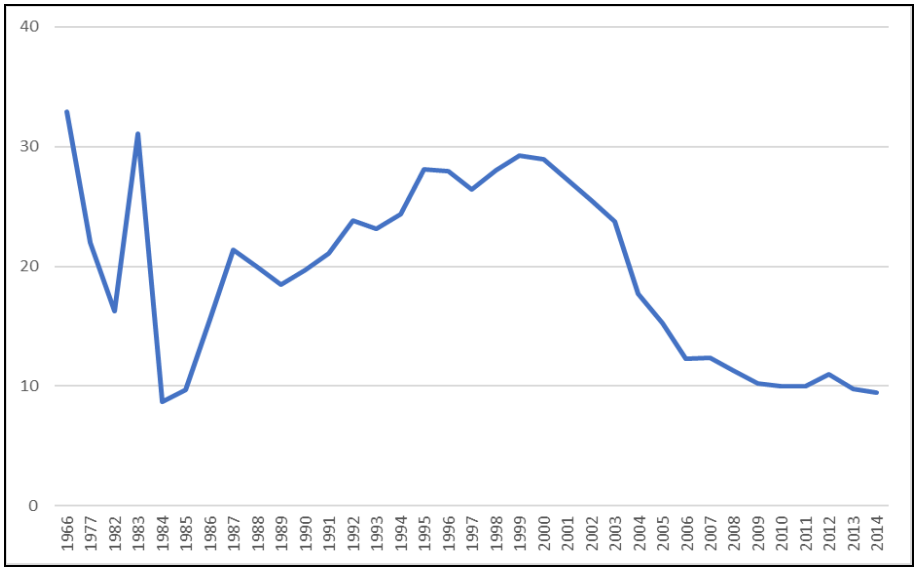

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

ثانيا: مراحل تطور البطالة في الجزائر

يمكننا تقسيم فترات تطور معدلات البطالة في الجزائر إلى أربعة مراحل[1]:

1. **المرحلة الأولى (1966-1984):** خلال التعداد السكاني لسنة 1966 قدر عدد السكان بحوالي 12 مليون نسمة، وقد كان معدل البطالة خلال تلك السنة 32.9%، هذا ما يعني أن هنالك ما يقارب 843 ألف شخص يعانون البطالة، وبالتالي ركزت الجزائر جهودها من أجل مواجهة مشكل البطالة أن ذاك من خلال السياسات التنموية الشاملة التي كان هدفها الأساسي خلق مناصب العمل، وقد نجحت هذه السياسات وكان أداها مرضي جداً بحيث أنها تمكنت خلال هذه الفترة من تخفيض معدل البطالة، والتي انخفضت خلال هذه المرحلة إلى 8.7% خلال سنة 1984.
2. **المرحلة الثانية (1985-1989):** تقترن هذه المرحلة بأزمة النفط، فابتداء من سنة 1985 سجل انخفاض أسعار النفط عالميا، واستمر هذا التراجع في أسعار النفط ليبلغ ذروته سنة 1986، وكان لانهيار أسعار النفط أثر وخيم على بالجمد حجم وهيكل الاستثمار، وإذا ما قمنا بمقارنة المخطط الخماسي الثاني مع المخطط الأول نجد اختلافا كبيراً في معطيات التشغيل. وخلال هذه المرحلة شهد سوق العمل تدهوراً كبيراً، وارتفعت معدلات البطالة من 9.7% سنة 1985 إلى 21.4% سنة 1987. حيث تراجع عدد مناصب

[1] موسى جديدي، دراسة تحليلية لتطور البطالة في الجزائر، مرجع سابق، ص171.

الشغل التي تم خلقها إلى 74000 منصب سنة 1986 ثم انخفض الرقم سنة 1987 إلى حوالي 64000 منصب، ثم 61000 منصب سنة 1988 ليبلغ 59000 منصب سنة 1989[1].

وقد أثرت المعطيات الاقتصادية لتلك المرحلة على عدد البطالين من 435000 سنة 1985 إلى 1150000 سنة 1989 وهو ما تعكسه معدلات البطالة التي وصلت إلى 18.5 سنة 1989.[2]

3. المرحلة الثالثة (1990-1999): تعلقت هذه المرحلة بالإصلاحات الاقتصادية، حيث شهدت الساحة الاقتصادية الكثير من التغيرات، ولعل من أبرزها التحول إلى اقتصاد السوق وتحري الاقتصاد الوطني وما نتج عنه من عملية خصخصة للمؤسسات العمومية، حيث أبرمت الحكومة أول اتفاقية للتثبيت الهيكلي في 30/05/1989 وكان من أهم محاور الاتفاقية إتباع سياسة نقدية أكثر تقيداً بهدف تقليص العجز العام الميزانية، بإضافة لتحرير سوق العمل وجعلها أكثر مرونة بهدف الحفاظ على الأجور منخفضة مما يسمح لشركات متعددة الجنسيات استغلال اليد العاملة. وبتاريخ 03 جوان 1991 تم عقد الاتفاقية المعروفة باسم stand-by والتي كان من أهم أهدافها تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والتحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور وخفض النفقات العامة، وكذلك خصخصة المؤسسات العمومية.

وبالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الحكومة من أجل إعادة الاستقرار للاقتصاد الوطني إلا أنها لم تكن كافية، حيث شهدت هذه المرحلة تزايد معدل البطالة، ويعود أبرز الأسباب في ذلك إلى التدابير التي تضمنها التعديل الهيكلي والتي تؤثر بشكل مباشرة وغير مباشر على سوق العمل، حيث تم تسريح آلاف العمال في أعقاب إعادة هيكلة المؤسسات العمومية والجدول التالي يوضح عدد المؤسسات المنحلة[3].

الجدول رقم (2-2): المؤسسات المنحلة حسب القطاع الاقتصادي والقانوني حتى 30 جوان 1998.

القطاع القانوني / قطاع النشاط	مؤسسات عمومية اقتصادية	مؤسسات عمومية محلية	مؤسسات خاصة	المجموع
الفلاحة	5	18	2	25
الصناعة	60	383	0	443
البناء والأشغال العمومية	54	195	0	249
الخدمات	15	83	0	98
المجموع	**134**	**679**	**2**	**815**

المصدر: موسى جديدي، دراسة تحليلية لتطور البطالة في الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، ع7، 2016، ص172.

[1] نذير عبد الرزاق وآخرون، سياسات التشغيل في الجزائر: الإجراءات والنتائج، الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، جوان 2008، ص: 05.

[2] موسى جديدي، دراسة تحليلية لتطور البطالة في الجزائر، مرجع سابق، ص172.

[3] المرجع نفسه، ص172.

ولقد إنجر عن عملية حل المؤسسات تسريح 212970 عامل، بالإضافة إلى 50700 غادروا مؤسساتهم طوعا، و100840 عامل أحيلوا على البطالة التقنية والجدول التالي يبين حصيلة تسريح العمال إلى غاية 1998.

الجدول رقم (2-3): عدد العمال المسرحين حسب القطاع القانوني والاقتصادي في السداسي الأول من سنة 1998.

القطاع القانوني / قطاع النشاط	مؤسسات عمومية اقتصادية	مؤسسات عمومية محلية	مؤسسات خاصة	المجموع
الفلاحة	2205	1234	370	3819
الصناعة	76514	51557	195	128266
البناء والأشغال العمومية	193435	24522	150	44017
الخدمات	30235	6310	232	36868
المجموع	**128299**	**83623**	**1038**	**212970**

المصدر: موسى جديدي، دراسة تحليلية لتطور البطالة في الجزائر، مرجع سابق، ص172.

بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية، فإن عدم الاستقرار السياسي وتدهور الأوضاع الاجتماعية وغلاء المعيشة، زادت من عدد الملتحقين الجدد إلى سوق العمل، فخلال هذه المرحلة عرفت نسبة التسرب من الدراسة ارتفاعا ملحوظاً، حيث التحق بسوق العمل عدد كبير من الافراد الذين ينتمون إلى الفئة العمرية الأقل من 20 سنة، وخلال هذه المرحلة تزايد معدل البطالة من 19.7% سنة 1990 ليصل إلى 29.29% سنة 1990.

4.المرحلة الرابعة (2000-2014): تعرف هذه المرحلة على أنها مرحلة الإنعاش الاقتصادي (2001-2010)، حيث تدخلت الدولة من أجل التخفيف من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية الناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية، ولحسن الحظ ارتفعت أسعار البترول وهو ما انعكس بارتفاع إيرادات الجزائر، الشيء الذي مكن الحكومة من تسطير برنامج الإنعاش الاقتصادي، والعديد من البرامج الأخرى مثل برنامج التنمية الفلاحية والريفية، وتمويل مختلف برامج الدعم وخاصة تلك الموجهة للشباب[1].

وكان لهذه البرامج أثر جد إيجابي على سوق العمل، مما أدى إلى تقليص حجم البطالة، فقد كان عدد البطالين سنة 2001 حوالي 2.3 مليون بطال بنسبة 27.3% ليصل إلى 2078270 بطال سنة 2003 ليصبح معدل البطالة 23.7% وذلك حسب التحقيق الذي أجراه الديوان الوطني للإحصائيات في سبتمبر 2003 حول الشغل والبطالة، ثم إلى 17.65% سنة 2004، وكان هذا التراجع بسبب الزيادة الهامة في فرص التشغيل باستحداث حوالي 720000 منصب شغل جديد منها 230000 منصب مؤقت. وخلال هذه المرحلة نجحت الجهود المبذولة من طرف الحكومة والسعي الجاد من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، وهو ما يعكسه التراجع المستمر والمرضي لمعدلات البطالة من 28.89% سنة 2000 إلى 9.5% سنة 2014.[2]

[1] موسى جديدي، دراسة تحليلية لتطور البطالة في الجزائر، مرجع سابق، ص173.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004، الدورة العامة العادية، 25 ديسمبر 2004، ص: 120.

المطلب الثاني: أسباب البطالة في الجزائر

هناك عدة أسباب ساهمت في رفع معدلات البطالة في الجزائر نذكر منها:

أولا: الأسباب المرتبطة بالدولة

ساهمت الكثير من الأسباب في تفاقم مشكلة البطالة في الجزائر، التي يمكن تقسيمها إلى أسباب خارج عن إرادة، الدولة وأسباب ساهمت فيها الدولة نتيجة إتباعها سياسات تنموية أثرت بدورها على سياسة التشغيل، أهم هذه العوامل أو الأسباب ما يلي[1]:

- يعتمد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على إنتاج وتقدير المحروقات بنسبة 96%، فانخفاض سعر البترول بشكل متواصل خلال فترة الثمانينات من حوالي 35 برميل سنة 1980 إلى دولار عام 1986 مما أدى إلى تدهور اقتصادي وجر معه تدهور اجتماعي نتيجة سياسات تقييدية بسبب تدهور الريع البترولي الذي أدى إلى تقلص حجم الاستثمارات المحلية من ثم تقلص مناصب العمل الجديدة.

قد أثر هذا الوضع على حجم التجارة الخارجية فانخفاض حصة الصادرات كان لها آثار سلبية على مستوى الدخل والعمالة خاصة في قطاعات التصدير والأنشطة المرتبطة بها.

- أدت ظاهرة الركود الاقتصادي العالمي الناتج عن انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية الكبرى إلى تناقص واردات الدول النامية ومنها الجزائر.

- تعتبر سنة 1980 سنة الأساس فانخفاض أسعار الصرف لعملية التبادل الدولي، أي الدولار أدى إلى إضعاف الجزائر لقوتها الشرائية، لأن الجزائر تتعامل في بيع محروقات بالدولار الأمريكي، بالتالي تقيد قدرتها على الاستيراد بتلك العملات، الذي يتبعه انكماش في دعم الواردات من السلع الاستهلاكية أو الإنتاجية، فهذا الانخفاض في الكميات المستوردة له تأثير على مستوى الإنتاج والعملة في المؤسسات التي تستورد مستلزماتها من الخارج.

- أثر النمو الديمغرافي المتسارع في الجزائر بين 8562 حيث تضاعف عدد السكان بثلاث مرات 62-85، سجل زيادة بنسبة 3 تناقصت هذه النسبة في السنوات اللاحقة، حيث بلغت في 1998 نسبة 1.52 و 1.43 سنة 2000، فالزيادة السكانية حتى نهاية الثمانينات أدت إلى تزايد نسبة السكان النشطين من 30495.52 نسمة سنة 1977 إلى 8326000 شخص سنة 1998، فهذه الزيادة في عدد السكان أصبحت تشكل مشكلة لا يمكن التحكم فيها، خاصة مع عدم وجود سياسة واضحة لامتصاص الأعداد المتزايد من العاطلين ونزوح سكان الأرياف إلى المدن[2].

---

[1] كوثر زيادة، واقع سياسة التشغيل في معالجة البطالة في الجزائر من خلال المخطط الخماسي 2010-2014، أطروحة دكتوراه، تخصص تنظيم وعمل، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018/2017، ص252.

[2] التقرير الوطني في التنمية البشرية 2000، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العامة التاسعة عشر، نوفمبر 2001، ص68-69.

ثانيا: الأسباب المرتبطة باتجاهات الحكومة

لقد ساهمت الدولة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بتزايد عدد البطالين نتيجة إتباع سياسات تنموية أثبتت عدم قدرتها على مسايرة التغيرات الحاصلة، سواء على المستوى العالمي أو المحلي ومن بين الأسباب ما يلي:

- غياب التنسيق بين الهيكل التعليمي، التكويني ومتطلبات سوق الشغل حيث أثبتت السياسة التعليمية المطبقة في الجزائر عجزها عن تلبية احتياجات سوق الشغل، يبدو ذلك في تخريج جيوش من العاطلين شملت حتى الفئات ذات المستويات العليا هذا من جهة من جهة أخرى نقص المهارات اللازمة لسوق، وتخريج دفعات من الجامعيين ذات تخصصات ليس لها طلب حقيقي في سوق الشغل.

السبب في كل هذا غياب التخطيط والتنسيق السليم بين الوزارات المعنية ويرجع ذلك إلى:

- عدم وجود تكامل وتناسق بين سياسة التعليم المتبعة في مختلف أطوار التعليم، حيث تمت دراسة كل مرحلة على حدا.
- ضعف الربط بين التعليم ومعدلات النمو السكاني.
- ضعف المهارات والخبرات بسبب ضعف المنظومة التربوية والتكنولوجية.
- عدم التنسيق بين الأطوار التعليمية المختلفة ومتطلبات سوق الشغل.

توقف الحكومة عن توظيف الخريجين بعد أن اتبعت بعد الاستقلال سياسة التعيين المباشر لحاملي الشهادات العليا والخريجين، كذلك خريجي المعاهد والمدارس المتخصصة، ويتكفل بتشغيلهم في القطاعات الحكومية والمؤسسات الاقتصادية العمومية، فهذه السياسة نجم عنها ظهور البطالة المقنعة نتيجة ارتفاع نسبة العمال الأجراء الدائمون في مجال الوظائف حتى أصبح الأجراء يمثلون نسبة 66.5% من مناصب الشغل سنة 1982، غير أن هذه النسبة انخفضت منذ النصـ منذ النصف الثاني الثمانينات، نتيجة تأثر قطاع التشغيل بمجموعة من العوامل منها الأزمة النفطية لسنة 1986، بالإضافة إلى الأزمة السياسية التي عرفتها البلاد وما انجر عنها من تبعات اقتصادية واجتماعية، اضطرت الدولة بموجبها لتطبيق مجموعة من الإصلاحات المختلفة والتي أثرت بشكل كبير على قطاع التشغيل[1].

- سوء التخطيط للقوى العاملة: يعد من العوامل المساهمة في زيادة حجم البطالة، وتضاعفها فعملية حالة التخطيط بصفة عامة والتخطيط للقوى العاملة يلعب دورا أساسيا في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والتخفيف من حدة البطالة، فعملية التخطيط تعمل على التحكم في الأعداد المتزايدة للوافدين الجدد لسوق الشغل وتوجيههم إلى القطاعات الأكثر إنتاجية.

ومنه فإن تفاقم مشكلة البطالة في الجزائر يعود إلى سوء التخطيط والذي يعود هو أيضا إلى عدة أسباب وعوامل منها عدم توفر البيانات الإحصائية الدقيقة، والتي غالبا ما تكون متناقضة بين المصادر الرسمية

[1] كوثر زيادة، واقع سياسة التشغيل في معالجة البطالة في الجزائر من خلال المخطط الخماسي 2010-2014، مرجع سابق، ص133، 134.

وغير الرسمية خاصة انتشار الاقتصاد غير الرسمي للهروب من الضرائب وإحجام العاطلين عن الأعمال الحرة والمهنية إضافة إلى ارتفاع العمالة مقارنة مع الناتج القومي.

بالإضافة إلى غياب سياسة متكاملة تعمل على تحقيق التناسق التكامل بين مختلف القطاعات وقطاع التشغيل التربية والتكوين.

– التوزيع الجغرافي: تعاني الجزائر من سوء التوزيع الذي يتركز أكثر في المدن، خاصة في المناطق الشمالية التي تعاني من كثافة سكانية مرتفعة، فهذا التباين أدى إلى ظهور نسبة البطالة في التجمعات الكثيفة، بالتالي زيادة الطلب على الخدمات الاجتماعية، كما أوجد ضغوطا كبيرة على المنشآت الإنتاجية، مما أدى إلى خلل في سوق الشغل الجزائري.[1]

– التزايد المستمر في استعمال الآلات وارتفاع الإنتاجية مما يستدعي خفض مدة العمل وتسريح العمال.

– رفع سن التقاعد: إن تشغيل صغار السن يرفع معدلات البطالة، بالإضافة إلى ذلك رفع سن التقاعد يؤدي بدوره إلى رفع تلك المعدلات، كما يشير "بيسكو" يظل الشخص في عمله طالما بقي على قيد الحياة صحيحا معافى، وإن كانت له قيمة الحضارية والإنسانية، إلا أنه أيضا يحجب بعض المواقع التي كانت من المفترض أن تخلى قبل ذلك ليشغلها الصاعدون الجدد إلى قوة العمل.[2]

بالإضافة إلى ما سبق ومن وجهة نظرنا، فإن قانون العمل وتشريعاته أسهم بطريقة مباشرة من خلال التشريع الصادر سنة 1990، الذي ينص على التزامات الدولة الجزائرية اتجاه الهيئات والمنظمات الدولية، نفس الشيء بالنسبة للمبادئ الأساسية المتعلقة بالمفاوضات الجماعية (اتفاقية 98) والحرية النقابية للعمال أرباب العمل وحق الإضراب (إتفاقية 1987)، ودور مفتشية العمل وإدارة ق الشغل (اتفاقية 81).

فالإنتقال من القانون الأساسي والتنظيمي إلى قانون إتفاقية العقود الجماعية لتسيير علاقات نية العمل، يدل على تغيير سياسة التشغيل، حيث أصبح إنتقال العامل من درجة إلى أخرى يرتبط بعوامل شكلية بعيدة عن حسابات الكفاءة الإنتاجية، الأمر الذي أدى إلى إنخفاض إنتاجية العامل في القطاع الحكومي، وقطاع المؤسسات الاقتصادية العمومية.

كما إتسم نظام الأجور في القطاع الخاص بالجمود، الأمر الذي أدى إلى إرتفاع معدل البطالة، وبروز ظاهرة البحث عن أعمال إضافية خاصة في القطاع الخاص والقطاع غير الرسمي، بالتالي حجب فرص شغل عن الدخلاء الجدد لسوق الشغل، وتزايد نسب البطالة.

كما تعتبر الاختراعات والابتكارات (تعويض العامل بالآلة) في مجال تطوير أساليب الإنتاج بمثابة ثورة تكنولوجية، عن طريق استحداث سلع تتلاءم مع منتجات الأسواق العالمية، في حين أن الإعتماد على

[1] كوثر زيادة، واقع سياسة التشغيل في معالجة البطالة في الجزائر من خلال المخطط الخماسي 2010–2014، مرجع سابق، ص134.

[2] عبد المنعم بدر، البطالة وعلاقتها بالجريمة والانحراف في الوطن العربي، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 1997، ص88.

الطرق التقليدية في الإنتاج يؤدي بالضرورة إلى ضعف القدرة التصديرية للاقتصاد الوطني، مما يؤثر على مستوى الدخل والعمالة[1].

المطلب الثالث: سياسة التشغيل للقضاء على البطالة في الجزائر

تتخذ سياسات التشغيل عدة مظاهر، وسنحاول من خلال ما يلي تصنيفها حسب طبيعتها.

أولا: أجهزة التشغيل القائمة على أساس العقود والأنشطة:

1. **آليات التشغيل بالعقود:** تتضمن توفير مناصب شغل دائمة أو مؤقتة وتشتمل ما يلي:

أ. **الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM):** انشات سنة 1990 خلفا للديوان الوطني لليد العاملة تعتبر أول الهيئات العمومية للتشغيل، وتتمثل مهامها في التقريب بين أرباب العمل وطالبي العمل بالإضافة إلى:[2]

– رسم السياسة العامة للتشغيل داخل الوطن وخارجه.

– جمع عروض العمل وطلبات العمل بغية الوصول إلى عملية التنصيب.

– استقبال طالبي العمل وإعلامهم وتوجيههم والقيام بالبحث عن عروض العمل لدى الهيئات المستخدمة.

– متابعة تطور اليد العاملة الأجنبية بالجزائر في إطار التشريع والتنظيم المتعلقين بتشغيل الأجانب – ضمان تطبيق التدابير الناجمة عن الاتفاقيات الدولية في مجال التشغيل الاتفاقيات الدولية في مجال التشغيل.

ومن هنا فالوكالة تعمل على تقديم الدعم المعنوي والمالي والفني وتعمل في مجالات مربحة ومستمرة لضمان الشغل، حيث أنها تقوم بإعلام وتوجيه طالبي العمل عن طريق وتطوير وعقلنة أدوات تسير سوق العمل وطلبات عروض العمل.

ب. **برنامج الشبكة الاجتماعية (FILETSOCIAL):** يمثله جهاز الإدماج المهني حيث تم في جوان 2008 الشروع في تنفيذ إجراءات تتضمن عقود إدماج حاملي شهادات التكوين والتعليم المهني، وعقود التكوين والإدماج الموجهة للفئات غير المؤهلة.[3]

ج. **برامج تشغيل الشباب (PEJ):** تتمثل في تشغيل الشباب بشكل مؤقت في ورشات منفعة عامة تنظم من طرف الجمعيات المحلية والمديريات الوزارية المكلفة بقطاعات الفلاحة والري والغابات والبناء والأشغال العمومية، إضافة إلى برامج تكوين طالبي العمل دون أي تأهيلات خاصة الراسبين في المنظومة التربوية.[4]

---

[1] كوثر زيادة، واقع سياسة التشغيل في معالجة البطالة في الجزائر من خلال المخطط الخماسي 2010-2014، مرجع سابق، ص135.

[2] بن عزوز بن صابر، نشأة علاقة العمل الفردية في التشريع الجزائري والمقارن، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2010، ص42.

[3] معتصم دحو، سياسات التشغيل والوساطة في سوق العمل بالجزائر بين حتمية تنفيذ البرامج ومنطق الاستجابة لاحتياجات سوق العمل، منشورات البحث والحوكمة والاقتصاد الاجتماعي، ع2، 2016، ص36.

[4] بن بريكة عبد الوهاب، بن عيسى ليلى، سياسات التشغيل في الجزائر منذ الإصلاحات، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول سياسات التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، يومي 13 و14 أفريل بسكرة، 2011، ص6.

د. **برنامج عقود ما قبل التشغيل (CPE):** وهو مسير من طرف التنمية الاجتماعية، انطلق هذا البرنامج في جويلية 1998 وتتكفل به الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية، هدفه إدماج خريجي الجامعات (19-35 سنة) ولقد عرف عدة تعديلات أهمها تحديد مدة العقد وتحسين مخصصات الأجور سنة لعلم واحدة قابلة للتجديد في القطاع الاقتصادي، ثلاث سنوات قابلة للتجديد في قطاع المؤسسات والإدارات العمومية وفي الهيئات والمؤسسات العمومية ذات التسيير الخاص.[1]

نستنتج مما سبق أن الوكالة الوطنية للتشغيل تعد أقدم هيئة من حيث النشأة ولها مهام متعددة وأن هذه المؤسسات والبرامج المعتمدة على التشغيل بالعقود ترتكز على مجموعة من التدابير والإجراءات التي تسهل توظيف العمال.

2. آليات التشغيل بالأنشطة: تتضمن برامج مختلفة تهدف لإنشاء أنشطة لتشغيل الشباب وتتمثل فيما يلي:[2]

أ. **الأنشطة ذات المنفعة العامة (AIG):** برنامج شرع في تنفيذه سنة 1995 من طرف وكالة التنمية الاجتماعية وبدعم من البنك العالمي منذ اكتوبر 1994 بهدف توفير مداخيل لفئة البطالين خاصة الشباب منهم مقابل القيام بأشغال وأنشطة للصالح العام ويتضمن البرنامج إدماج الفئات الاجتماعية الهشة في إطار برنامج التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة على مستوى ورشات البلديات ويعتبر هذا النوع مجرد شكل من أشكال التضامن لضمان التغطية الاجتماعية، حيث يستفيد من هذا البرنامج شخص واحد لكل عائلة.

ب. **أشغال المنفعة العامة ذات الاستخدام المكثف لليد العاملة (TVP.HIMO):** أنشا سنة 1997 بقرض من البنك الدولي بهدف تطوير المجتمعات السكانية الأقل نموا لاسيما الفئات الشابة غير المؤهلة بتوفير مناصب شغل مؤقتة لها على مستوى ورشات المنشآت القاعدية كالطرق، والري، والبيئة، وغيرها.

ج.**برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية (ESIL):** تم إنشاؤه لإدماج الشباب منذ بداية 1990 بصورة مؤقتة ولمساعدتهم على اكتساب خبرة مهنية تتراوح ما بين 3-12 شهرا، حيث تتكفل الجماعات المحلية بالتوظيف ويسير هذا الجهاز بالتنسيق مع وكالات التنمية الاجتماعية ومديريات النشاط الاجتماعي.

ثانيا: أجهزة التشغيل القائمة على تنمية ودعم التشغيل الذاتي:

تهدف هذه الأجهزة لتقديم الدعم للشباب لإنشاء مشاريعه الخاصة وهي تتضمن:[3]

1.**مؤسسات التشغيل الذاتية:** تتضمن ما يلي:

أ. **الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ):** هيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني انشات عام 1997، ويشكل جهاز دعم تشغيل الشباب أحد الحلول الملائمة ضمن سلسلة

[1] معتصم دحو، مرجع سابق، ص 37.

[2] رابحي سالمة، تقييم سياسات التشغيل في الجزائر – دراسة حالة ولاية أدرار –، مذكرة ماستر، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2019/2018، ص 35.

[3] معتصم دحو، مرجع سابق، ص 37.

الإجراءات المتخذة لمعالجة مشكل البطالة في ظل المرحلة الانتقالية للاقتصاد الجزائري، حيث تم إعادة تسميتها لتصبح ANADE مؤخرا، من الأهداف الأساسية لهذا الجهاز:

- تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات لمناقيها مالها.
- تشجيع كل الأشكال والإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب.
- تقديم الدعم والاستشارة لأصحاب المبادرات لإنشاء مؤسسات مصغرة في مختلف مراحل المشروع.
- إعلام المستثمر الشاب بالقوانين المتعلقة بممارسة نشاطها.

ب.الصندوق الوطني للتامين على البطالة (CNAC): أحد صناديق الضمان الاجتماعي التابعة لوزارة العمل والضمان الاجتماعي وضع حيز التنفيذ ابتداء من 2004 موجه للأشخاص البطالين ما بين 35-50 سنة وتتمثل مهامه في دفع تعويضات للتامين من البطالة ومراقبة المنضمين للصندوق لمدة قدرها 23 شهرا.[1]

ثالثا. برنامج المساعدات لإنشاء المؤسسات المصغرة:

يتضمن ما يلي:[2]

أ. **القروض المصغرة (ANGEM):** دخل جهاز القروض المصغرة حيز التنفيذ سنة 1999 لمكافحة الفقر والبطالة، يخص الجهاز الأشخاص مهما كان سنهم، الذين يسعون إلى إنشاء نشاطات لكن لا تتوفر لديهم الإمكانيات المالية اللازمة، تتمثل أهدافه فيما يلي:

- هدف سياسي من خلال البحث عن الاستقرار والتماسك الاجتماعي.
- هدف اقتصادي من خلال إنشاء نشاطات وإنتاج ثروات ومن ثم عائدات.
- هدف اجتماعي من خلال تحسين العائدات وشروط معيشة الفئات الأكثر حرمانا والعاطلين عن لعمل يمنح الجهاز لكل شخص قادر على شغل لنفسه أو أكثر قرضا يتراوح ما بين 350000 و50000دج بسبب فوائد منخفضة وتقوم وكالة التنمية الاجتماعية بتسيير القروض المصغرة حيث تقوم بتنسيق البرامج وضبط الإجراءات ومنح قرار المطابقة الذي يسمح للمقاول بتقديم مشروعات للبنك كما أنها تقوم بدور الوسيط بين الخزينة العمومية والبنوك.

ب. **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI):** أنشأت سنة 2001 جاءت كبديل لوكالة دعم وترقية ومتابعة الاستثمار التي انشات سنة 1993، تجمع هذه الهيئة الحكومية بين مهام ووسائل الوكالة السابقة والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، تقوم هذه الوكالة بإعلام المستثمرين عن آليات انجاز المشاريع كما تسمح بتقديم التسهيلات اللازمة لتأسيس المشاريع والمؤسسات الجديدة.

---

[1] رماش هاجر، اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية وسوق العمل في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2013-2014، ص 92-93.

[2] شلالي فارس، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004 مع محاولة اقتراح نموذج للتشغيل للفترة 2005-2009، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص 38، 39.

ج.**البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA):** هو برنامج فلاحي، يهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، إضافة إلى توفير فرص التشغيل.[1]

بناءا على هذا يمكن ا لقول أن أجهزة وبرامج التشغيل متعددة ومتنوعة ومختلفة المناهج والطرق تعتمد على مجموعة من الإجراءات التي انتهجتها الدولة من أجل خلق فرص عمل للقوى العاملة والمساهمة في عالم الشغل، وفق إطار قانوني للخروج بكفاءات ولاكتساب سلوك يتكيف مع سوق العمل.

رابعا: أثار أجهزة التشغيل في الجزائر

لقد حققت سياسات التشغيل في الجزائر بعض النتائج الإيجابية بفضل العديد من العوامل التي ساعدت على تقليص نسبة البطالة والتي من بينها:[2]

- انخفاض مستوى التسرب المدرسي في السنوات الاخيرة (2005-2013) نتيجة انخفاض معدلات
- البطالة وزيادة التشغيل.
- دخول المرأة الجزائرية عالم الشغل حيث بلغت سنة 2013 نسبة 14.18%.
- ارتفاع نسبة الفئة النشطة لتصل 40.7% سنة 2014.
- تنصيب 300.000 طالب عمل سنويا في إطار جهاز دعم الادماج المهني.
- انخفاض معدلات البطالة في الجزائر الى حدود 10% سنة 2014.
- استحداث سنوي قدره 100.000 منصب شغل في إطار الأجهزة المسيرة من قبل الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) والصندوق الوطني للتامين عن البطالة.

عموما يمكن القول أن أثار سياسات التشغيل اتضحت من خلال تحسين مستوى المعيشي وانخفاض معدل البطالة في الاقتصاد الجزائري، وأن معظم الأسر والعائلات أصبحت تملك دخل أو أجر من خلال أحد أفرادها.

وبالتالي عن طريق سياسات التشغيل استفاد البطالين من تغيير نمط حياتهم وتحسين مستوى معيشتهم.

[1] معتصم دحو، مرجع سابق، ص 80.

[2] بوزار صفية، فعالية وانعكاسات سياسة التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة 8-9 ديسمبر 2014، الجزائر، ص 563-564.

المبحث الثاني: سياسة التصدير في الجزائر

سنتطرق في هذا المبحث إلى سياسة التصدير في الجزائر وذلك من خلال التعرف على تطور الصادرات في الجزائر خلال فترة 2010/2020، إضافة إلى واقع وآفاق سياسة التصدير في الجزائر خلال الفترة 2010-2021، وأخيرا التعرف على مساهمة التصدير في خلق فرص العمل من خلال قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المطلب الأول تطور الصادرات في الجزائر خلال فترة 2010/2020

يعتبر قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات الإستراتيجية و الهامة و المؤثرة في الاقتصاد الجزائري خاصة عندما نتكلم على الصادرات حيث شهدت نسبة الصادرات تطورات في الجزائر بشكل متذبذب ما أثر قي التجارة الخارجية وميزان المدفوعات والميزان التجاري لدولة.

أولا: تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال فترة 2010/2020

التجارة الخارجية هي عبارة عن منظومة العلاقات السلعية النقدية التي تتكون من مجموع التجارة الخارجية لبلدان العالم. كما تمثل مختلف عمليات التبادل التجاري مع الخارج سواء في شكل رؤوس الأموال بهدف إشباع الحاجات، ويعد قطاع التجارة الخارجية للجزائر من أهم القطاعات الإستراتيجية للاقتصاد الوطني[1]، والجدول الموالي يوضح التجارة الخارجية للجزائر خلال فترة بالمليار دولار أمريكي.

الجدول رقم (2-4): التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة (2020/2010) بالمليار دولار أمريكي.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الواردات	47.40	47.24	50.37	55.28	58.58	51.50	47.08	46.05	46.19	41.93	34.39
الصادرات	57.05	73.48	71.86	64.97	62.88	37.78	30.02	35.19	41.16	35.82	23.80
الميزان التجاري	16.58	29.24	21.49	9.94	4.30	13.17	17.06	-10.86	5.02-	6.11-	1060-
معدل التغطية %	141	156	143	118	107	73	64	76	89	85	69

المصدر: بلاوي عبلة، قاسمي رميسة، واقع منظومة الصادرات في الجزائر خارج المحروقات 2010-2020، مذكرة ماستر، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2022/2021، ص27.

تهتم التجارة الخارجية بالمعاملات الاقتصادية بين الصادرات والواردات ومدى تأثيرها على الميزان تجاري، و قد عرفت التجارة الخارجية تطورا كبيرا سواء في جانب الواردات أو الصادرات، والشكل الموالي يوضح تطور التجارة الخارجية للجزائر بالمليار دولار أمريكي.

[1] بلاوي عبلة، قاسمي رميسة، واقع منظومة الصادرات في الجزائر خارج المحروقات 2010-2020، مذكرة ماستر، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2022/2021، ص27.

الشكل رقم (2-2): تطور التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة (2020/2010) بالمليار دولار أمريكي.

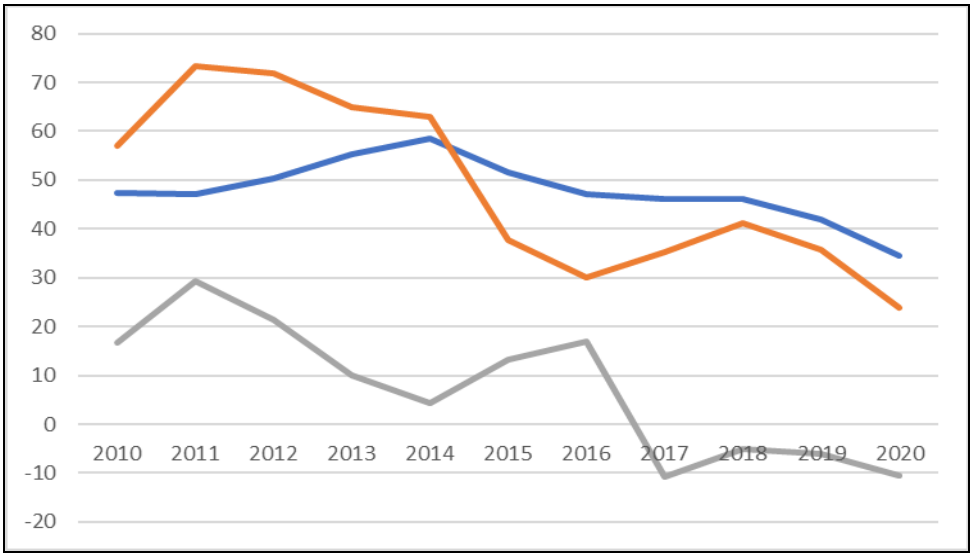

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-4).

نلاحظ من خلال المنحنى ان الصادرات في الجزائر تتوقف أساسا على قطاع المحروقات، والتحسن في الميزان التجاري تتحكم فيه الى حد بعيد اسعار المحروقات ومع الاستقرار النسبي التي الذي عرفته اسعار البترول سنة 2011 بمتوسط سعري في حدود 112 دولار للبرميل فان الميزان التجاري سجل فائضا ب 29,24 مليار دولار، إذا بلغت الصادرات الاجمالية حوالي 3,48 مليار دولار بزيادة نسبتها حوالي 28% مقارنة مع السنة 2010, منها حوالي 71.66 مليار دولار كصادرات محروقات بلغت الواردات الاجمالية حوالي 47.24 مليار دولار بزيادة نسبتها تقدر حوالي 16% مقارنة ب 2010 كما ارتفع معدل التغطية الى 156 سنة 2011. سجلت سنة 2012 فائضا في ميزان التجاري وصل الى 21.49 مليار دولار، حيث بلغت الواردات 37,50 مليار دولار والصادرات الجزائرية 71.86 مليار دولار. غير أنه سرعان ما انخفض رصيد الميزان التجاري سنة 2013 ليصل الى 9.94. مليار دولار. وهذا بسبب الانخفاض الكبير في الصادرات بحوالي 9.59% والارتفاع الكبير في الواردات بنسبة 9.23%. مما اثر على معدل التغطية الذي انخفض هو الآخر من 143% سنة 2012 الى 118% سنة 2013.

كما سجلت سنة 2014 فائض في الميزان التجاري بمبلغ 4.30 مليار دولار. لينخفض رصيد. الميزان التجاري في سنة 2015 ويسجل عجزا بحوالي 13.17 مليار دولار بسبب انخفاض كل من الصادرات والواردات. نظرا للتراجع الحاد في الاسعار البترول بحوالي 47.1% سنة 2015. وبالتالي عرف معدل تغطية الواردات بالصادرات انخفاضا من 107% سنة 2014 إلى 73% سنة 2015 وفي سنة 2016 ارتفع العجز ليصل الى 17.84 مليار دولار سنة 2016 أي بزيادة قدرها 4.8% وذلك الى انخفاض المستمر في اسعار البترول بحوالي 15.2% مما اثر على حجم صادرات المحروقات التي تراجعت بحوالي 15.6 بالرغم من ان الكميات المصدرة من المحروقات في سنة 2016 ارتفعت بحوالي 10.7% وقد وصل

حجم الصادرات الاجمالية قيمة 37.78 مليار دولار اضافة الى انخفاض حجم الواردات إلى 47.08 مليار دولار بعد ان وصلت الى 51.5 مليار دولار كسنة 2015 يرجع ذلك الى تقليص الواردات المتعلقة بمداخيل عوامل الانتاج . سجلت سنة 2017 عجز في ميزان التجاري فقد انخفض الى 10.86 مليار دولار بسبب ارتفاع الصادرات الى 35.19 مليار دولار اي بنسبة 17.22% مقارنة مع سنة 2016 و كذلك انخفاض بطئ في حجم الواردات التي وصلت الى 46.05 مليار دولار. وبذلك ارتفع معدل التغطية الى 76% و في سنة 2018 عجز في الميزان تجاري ب 5.02 مليار دولار.

عرف حجم الصادرات ارتفاع مقارنة بسنة 2017 ووصل الى 41.16 مليار دولار. في حين ان حجم الواردات ارتفع بشكل بطئ الى حدود 46.19 مليار دولار و منه نجد ان معدل التغطية ارتفع 89 % -سجلت سنة 2019 عجز في ميزان ب 6.11 مليار دولار و عرفت حجم الصادرات انخفضا مقارنة بسنة 2018 ووصلت الى 35.82 مليار دولار في حين أن حجم الواردات انخفض كذلك حيث وصل الى حد 41.93 مليار دولار و منه نجد ان معدل التغطية انخفض الى كذلك 85%.

بخصوص سنة 2020 فتشير الارقام الى ان الميزان التجاري يسجل اقل عجز ب 10.60 مليار دولار. وإذا عرف حجم الصادرات انخفاض سريع مقارنة بسنوات سابقة حيث وصلت الى 23.80 مليار دولار، في حين ام حجم الواردات كذلك شهد انخفاضا حدوده 34.39 مليار دولار كأقل نسبة في كل سنوات الدراسة (كورونا فيروس (19) و منه نجد أن معدل التغطية انخفض هو الاخر إلى 69%.

ثانيا: تطور الصادرات الجزائرية خلال فترة 2010/2020

لقد سعت مختلف الحكومات المتعاقبة في الجزائر الى ترقية الصادرات خارج المحروقات خاصة مند بداية الالفية الجديدة اين حاولت هذه الحكومات بناء اقتصاد متنوع خارج قطاع المحروقات. من خلال تشجيع الاستثمار الوطني والاجنبي، وتعديل القوانين الخاصة بذلك، وابرام اتفاقيات وشراكة وتعاون اقتصادي مع عدة الدول، ولكن مل هذه المحاولات لم تأت بنتائج مرضية ولعل الارقام والاحصائيات الظاهرة في الجدول التالي خير دليل على ذلك حيث يظهر لنا هذا الجدول هيكل الصادرات الجزائرية للفترة 2010-2020.[1]

[1] بلاوي عبلة، قاسمي رميسة، واقع منظومة الصادرات في الجزائر خارج المحروقات 2010-2020، مرجع سابق، ص30.

الجدول رقم (2-5): تطور الصادرات الجزائرية للفترة (2010-2020) بالمليار دولار أمريكي.

السنوات	صادرات المحروقات	صادرات المحروقات خارج قطاع المحروقات	اجمالي الصادرات
2010	56.134	1.61	57.762
2011	71.66	2.14	73.804
2012	70.57	2.048	72.62
2013	63.66	2.16	65.82
2014	58.36	2.81	61.17
2015	33.08	2.05	35.138
2016	27.91	1.78	29.69
2017	33.20	1.93	35.13
2018	38.95	2.83	41.78
2019	32.93	2.07	34.99
2020	20.02	1.91	21.93

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، مارس (2021).

يعتمد الاقتصاد الجزائري بدرجة الأولى على الصادرات المحروقات مما جعل صادرات خارج قطاع المحروقات مهمشة بالنسبة لصادرات النفط والشكل الموالي يوضح لنا مستوى صادرات المحروقات أمام صادرات خارج قطاع المحروقات وإجمالي الصادرات.

الشكل رقم (2-3): تطور الصادرات الجزائرية للفترة (2010-2020) بالمليار دولار أمريكي.

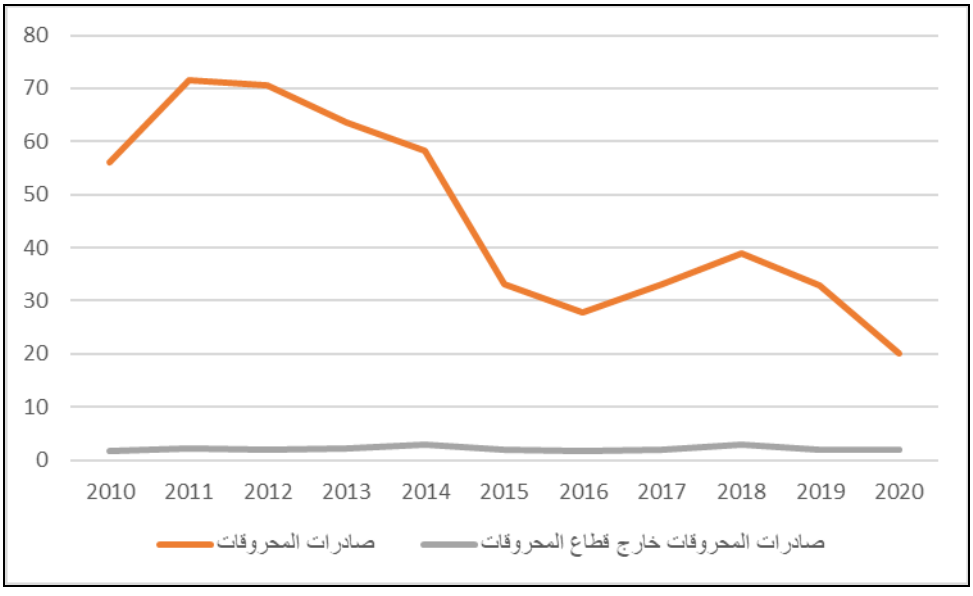

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-5).

نلاحظ من خلال المنحنى ضعف كبير في القيمة الصادرات خارج المحروقات طيلة فترة الدراسة، فقد قدرت قيمتها ب 1.6 مليار الدولار سنة 2010 وهي قيمة ضعيفة مقارنة مع الصادرات المحروقات التي بلغت في نفس السنة قيمة 56.1 مليار دولار. و قد شهدت قيمة الصادرات خارج المحروقات تذبذبنا بين

الصعود والنزول الى غاية السنوات الخمسة الاخيرة لفترة الدراسة اين شهدت ارتفاعا متواصلا الا انها لم تزد عن 2.83 مليار دولار. ولقد كان هذا نتيجة بعض المجهودات التي قامت بها وزارة التجارة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات. خاصة بعد التراجع الكبير الذي شهدته صادرات المحروقات حيث وصلت سنة 2016 أدنى مستوى لها اذا بلغت 27.9 مليار دولار نتيجة انخفاض اسعار النفط وقد أثر هذا على المداخيل الدولة من العملة الصعبة، وتسبب في ظهور عجز كبير في الميزان التجاري وميزان المدفوعات ولم يبق هناك من حل سوى ترقية الصادرات خارج المحروقات الا ان كل الجهود التي بذلتها الدولة لم يكن لها اثر كبير في الرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات بالقدر الكبير والمقبول، حيث بقيت تحت سقف 3 ملايير دولار.

تشير بعض الإحصائيات الواردة عن المديرية العامة للجمارك بأن قيمة الصادرات الجزائرية بلغت سنة 2019 ما قيمة 35.82 مليار دولار وهذا ناتج أساسا عن انخفاض اسعار البترول، وقد بلغت قيمة الصادرات المحروقات 33.24 مليار دولار، فيما بلغت قيمة الصادرات خارج المحروقات 2.58 مليار دولار، وقد بلغت القيمة الاجمالية للصادرات سنة 2020 قيمة 23.8 مليار دولار اي انخفاض عن سنة 2019، وهذا راجع اساسا الى التراجع الكبير في اسعار المحروقات نتيجة الوضعية الوبائية التي يعيشها العالم منذ بداية سنة 2020، فيما بلغت قيمة الصادرات خارج المحروقات 2.25 مليار دولار.

ثالثا: الهيكل السلعي للصادرات خارج قطاع المحروقات

عرفت الصادرات الجزائرية خارج المحروقات تنوع اقتصاديا في الهيكل السلعي وذلك استنادا لعدة إحصائيات[1]، والجدول الموالي يوضح هيكل الصادرات خارج المحروقات:

الجدول رقم (2-6): هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات بالمليون دولار أمريكي.

السنوات / الصادرات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المواد الغذائية	305	357	314	402	323	239	327	349	373	408	437
المواد الأولية	165	162	167	108	110	105	84	73	92	96	71
مواد نصف مصنعة	1089	1495	1519	1608	2350	1685	1299	1410	2242	1445	1287
تجهيزات فلاحية	0	0	1	0	2	0	0	0	0	0	0
تجهيزات صناعية	27	36	30	25	15	17	53	78	90	83	77
سلع استهلاكية	33	16	18	18	10	11	18	20	33	36	37
مجموع الصادرات خارج المحروقات	1619	2140	2048	2161	2810	2057	1781	1930	2830	2068	1909

المصدر: بنك الجزائر 2021.

[1] بلاوي عبلة، قاسمي رميسة، واقع منظومة الصادرات في الجزائر خارج المحروقات 2010-2020، مرجع سابق، ص32.

الشكل رقم (2-4): هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات بالمليون دولار أمريكي.

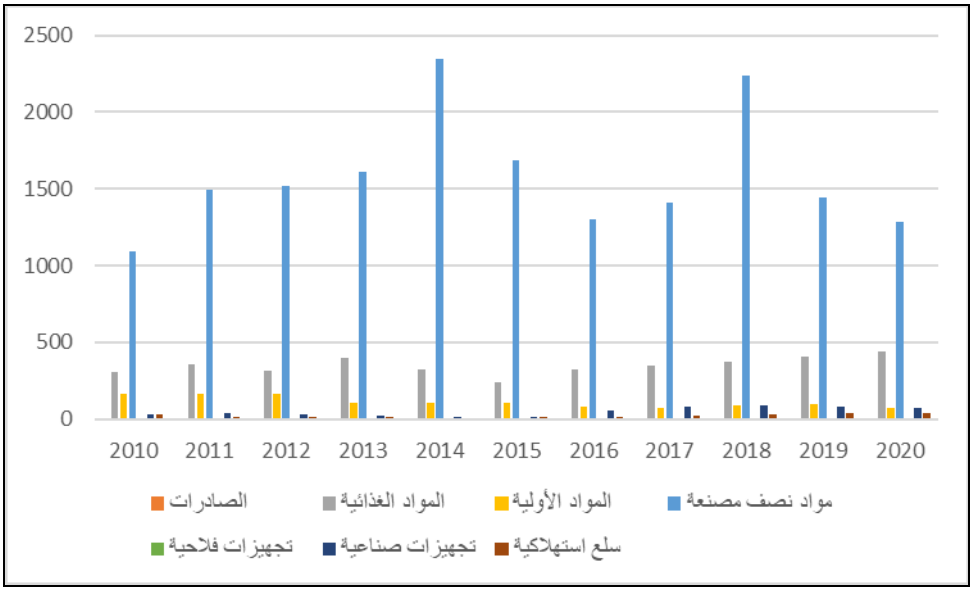

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-6).

نلاحظ من الجدول أن الصادرات خارج المحروقات بلغت 2830 مليون دولار كأعلى ارتفاع في إجمالي الصادرات خارج المحروقات لسنة 2018 والذي يرجع الى ارتفاع في قيمة المجموعات السلعية المصدرة، بينما شهدت انخفاضا محسوسا في فترات معينة بقيمة 1619 مليون دولار في سنة 2010 و1781 مليون دولار في سنة 2016 والذي يرجع إلى انخفاض في جميع السلع بنسب متفاوتة.

المطلب الثاني: واقع وآفاق سياسة التصدير في الجزائر خلال الفترة 2010-2021

أولا: واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر للفترة 2010-2021

لقد سعت مختلف الحكومات المتعاقبة في الجزائر إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات خاصة منذ بداية الألفية الجديدة، أين حاولت هذه الحكومات بناء اقتصاد متنوع خارج قطاع المحروقات من خلال تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي، وتعديل القوانين الخاصة بذلك، وإبرام اتفاقيات شراكة وتعاون اقتصادي مع عديد الدول، ولكن كل هذه المحاولات لم تأت بنتائج مرضية[1].

ولعل الأرقام والإحصائيات الظاهرة في الجدول التالي خير دليل على ذلك، حيث يظهر لنا هذا الجدول هيكل الصادرات الجزائرية للفترة 2010-2018.

[1] زهرة مصطفى، واقع وآفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر الفترة من 2010 إلى 2021، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، ع2، 2021، ص137.

الجدول رقم (2-7): هيكل الصادرات الجزائرية للفترة 2010-2018 بالمليار دولار أمريكي.

السنوات		صادرات المحروقات	الصادرات خارج المحروقات	إجمالي الصادرات
2010	القيمة	56.143	1.619	57.762
	النسبة %	97.20	2.80	%100
2011	القيمة	71.662	2.140	73.804
	النسبة %	97.10	2.90	%100
2012	القيمة	70.571	2.048	72.620
	النسبة %	97.18	2.82	%100
2013	القيمة	63.662	2.161	65.823
	النسبة %	96.72	3.28	%100
2014	القيمة	58.362	2.810	61.172
	النسبة %	95.41	4.59	%100
2015	القيمة	33.081	2.057	35.138
	النسبة %	94.15	5.85	%100
2016	القيمة	27.917	1.781	29.698
	النسبة %	94	6	%100
2017	القيمة	33.203	1.930	35.132
	النسبة %	94.51	5.49	%100
2018	القيمة	38.953	2.830	41.783
	النسبة %	93.23	6.77	%100

المصدر: زهرة مصطفى، واقع وآفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر الفترة من 2010 إلى 2021، مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية، ع2، 2021، ص137.

والشكل التالي يبين لنا بوضوح مستوى الصادرات خارج المحروقات أمام صادرات المحروقات وإجمالي الصادرات.

الشكل رقم (2-5): هيكل الصادرات الجزائرية للفترة 2010-2018 بالمليار دولار أمريكي.

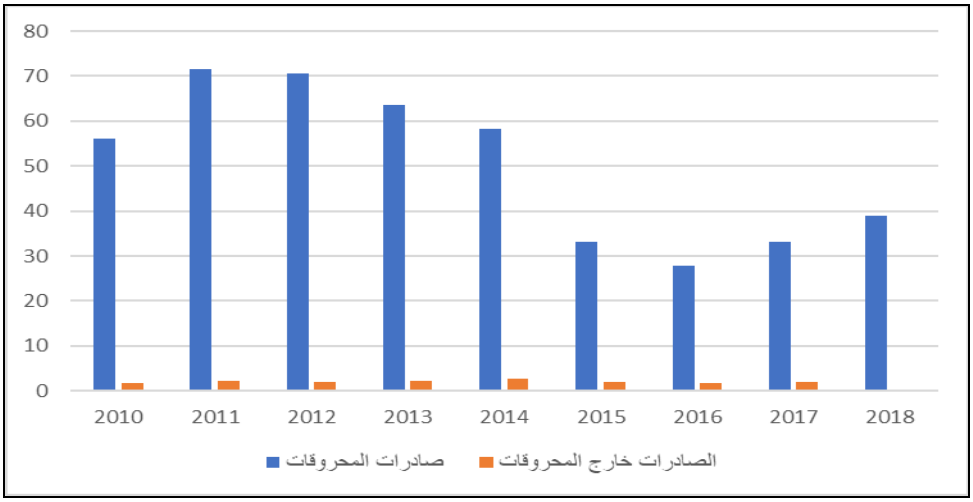

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-7).

من خلال الجدول والشكل السابقين يظهر لنا تطور قيمة الصادرات خارج المحروقات مقارنة مع صادرات المحروقات والصادرات الإجمالية وهذا خلال الفترة 2010-2018، حيث يظهر لنا ضعف كبير في قيمة الصادرات خارج المحروقات طيلة فترة الدراسة، فقد قدرت قيمتها بـ 1.6 مليار دولار سنة 2010 وهي قيمة ضعيفة مقارنة مع الصادرات خارج المحروقات التي بلغت في نفس السنة قيمة 56.1 مليار دولار، وقد شهدت قيمة الصادرات خارج المحروقات تذبذبا بين الصعود والنزول إلى غاية السنوات الثلاثة الأخيرة لفترة الدراسة 2018، 2017، 2016، أين شهدت ارتفاعا متواصلا إلا أنها لم تزد عن 2.83 مليار دولار وهذا ما يمثل نسبة 6.77% من إجمالي الصادرات وهي أعلى نسبة وصلتها الصادرات خارج المحروقات. ولقد كان هذا نتيجة بعض المجهودات التي قامت بها وزارة التجارة لترقية الصادرات خارج المحروقات، خاصة بعد التراجع الكبير الذي شهدته صادرات المحروقات حيث وصلت سنة 2016 أدنى مستوى لها، إذ بلغت 27.9 مليار دولار نتيجة انخفاض أسعار النفط. وقد أثر هذا على مداخيل الدولة من العملة الصعبة وتسبب في ظهور عجز كبير في الميزان التجاري وميزان المدفوعات ولم يبق هناك من حل سوى ترقية الصادرات خارج المحروقات. إلا أن كل الجهود التي بذلتها الدولة لم يكن لها أثر كبير في من قيمة الصادرات خارج المحروقات بالمقدار الكبير والمقبول، حيث بقيت تحت سقف 3 ملايير دولار.

هذا وتشير بعض الاحصائيات الواردة عن المديرية العامة للجمارك بأن قيمة الصادرات الجزائرية بلغت سنة 2019 ما قيمته 35.82 مليار دولار، أي بانخفاض قدره 14.29- بالمائة عن سنة 2018، وهذا ناتج أساسا عن انخفاض أسعار البترول. وقد بلغت قيمة صادرات المحروقات 33.24 مليار دولار، فيما بلغت قيمة الصادرات خارج المحروقات 2.58 مليار دولار وهو ما يمثل 7.20% من الحجم الإجمالي للصادرات، وهي تعتبر أعلى نسبة تبلغها الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2010-2019.

وقد بلغت القيمة الاجمالية للصادرات سنة 2020 ما قيمته 23.8 مليار دولار أي بانخفاض قدره 33.6 بالمائة عن سنة 2019، وهذا راجع أساسا إلى التراجع الكبير في أسعار المحروقات نتيجة الوضعية الوبائية التي يعيشها العالم منذ بداية سنة 2020 فيما بلغت قيمة الصادرات خارج المحروقات 2.25 مليار دولار بانخفاض قدره - 12.8 بالمائة عن سنة 2019.

ووفق حصيلة لوزارة التجارة فقد سجلت الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال الثلاثي الأول من سنة 2021 ما قيمته 870.33 مليون دولار مقابل 547 مليون دولار في الفترة نفسها من سنة 2020، أي بزيادة قدرها 58.83 بالمائة، وهذا نتيجة الاهتمام الكبير الذي أصبحت تتلقاه الصادرات خارج المحروقات من قبل المسؤولين على مختلف المستويات.

وفيما يخص هيكل الصادرات خارج المحروقات فيظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (2-8): هيكل الصادرات خارج المحروقات للفترة 2010-2018 بالمليار دولار أمريكي.

السنوات		2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المواد الغذائية	القيمة	305	357	314	402	323	239	327	349	373
	النسبة %	18.84	16.68	15.33	18.60	11.49	11.62	18.36	18.08	13.18
المواد الأولية	القيمة	165	162	167	108	110	105	84	73	92
	النسبة %	10.19	7.57	8.15	5	3.91	5.10	4.72	3.78	3.25
مواد نصف مصنعة	القيمة	1089	1495	1519	1608	2350	1685	1299	1410	2242
	النسبة %	67.26	69.86	74.17	74.41	83.63	81.92	72.94	73.05	79.22
تجهيزات فلاحية	القيمة	0	0	1	0	2	0	0	0	0
	النسبة %	0	0	0.001	0	0.007	0	0	0	0
تجهيزات صناعية	القيمة	27	36	30	25	15	17	53	78	90
	النسبة %	1.67	1.68	1.46	1.16	0.53	0.83	2.97	4.04	3.18
سلع استهلاكية	القيمة	33	16	18	18	10	11	18	20	33
	النسبة %	2.04	0.75	0.88	0.83	0.35	0.53	1.01	1.03	1.16
مجموع الصادرات خارج المحروقات	القيمة	1619	2140	2048	2161	2810	2057	1781	1930	2830
	النسبة %	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: بنك الجزائر 2019.

ويمكن عرض معطيات الجدول (2-8) بصورة أوضح من خلال الشكل 2 الموالي:

الشكل رقم (2-8): هيكل الصادرات خارج المحروقات للفترة 2010-2018 بالمليار دولار أمريكي.

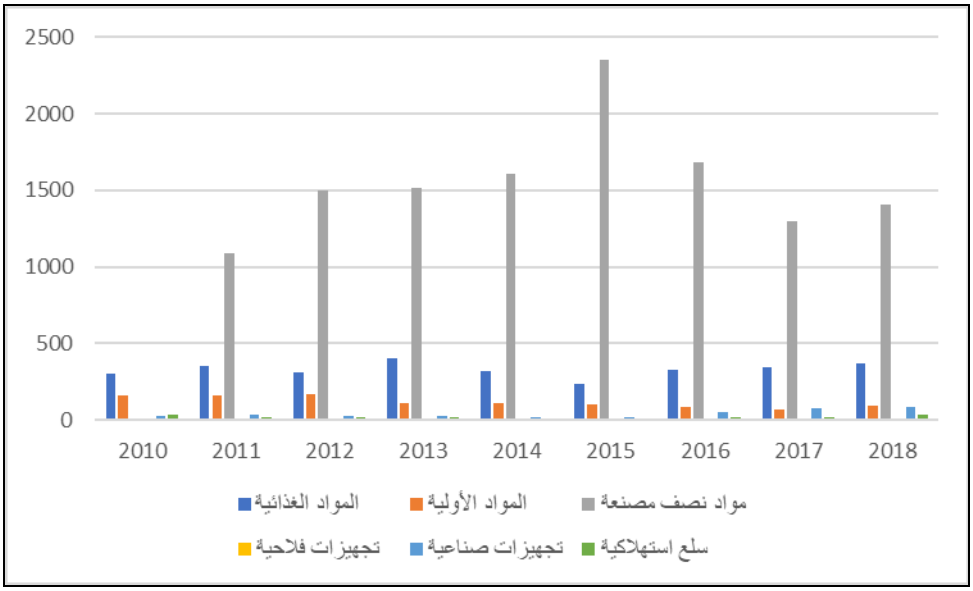

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-8).

من خلال الجدول (2-8) يتضح لنا بأن هناك 06 مجموعات تشكل هيكل الصادرات خارج المحروقات كما يبين لنا تطور صادرات كل مجموعة من هذه المجموعات خلال فترة الدراسة (2010-2018)، والملاحظ هو أن المواد نصف المصنعة كانت تشكل طيلة سنوات الدراسة النسبة الغالبة مقارنة مع باقي المجموعات الأخرى، وقد تراوحت هذه النسبة بين 67.26% كحد أدنى سنة 2010 والنسبة 83.63% كحد أقصى سنة 2014، وكانت هذه النسبة متذبذبة خلال طول فترة الدراسة صعودا ونزولا. أما من حيث القيمة فكانت متذبذبة أيضا بين الصعود والنزول، حيث عرفت منحى تصاعدي خلال الفترة 2010-2014 أين وصلت أعلى قيمة لها بمقدار 2.35 مليار دولار ثم تراجعت هذه القيمة خلال السنتين 2015 و 2016 ثم عاودت الصعود من جديد خلال السنتين 2017 و2018.

ومن خلال نفس الجدول نلاحظ أيضا بأن المواد الغذائية جاءت في المرتبة الثانية من حيث النسبة المشكلة للصادرات خارج المحروقات، وقد كانت هذه النسبة متذبذبة نزولا وصعودا طيلة فترة الدراسة، لكن تذبذبها لم يكن كبيرا، حيث تراوحت بين أدنى نسبة والتي قدرت بـ11.49% سنة 2004 وبين أعلى نسبة والتي قدرت بـ 18.80% سنة 2010 ، أما من حيث القيمة فقد وصلت أعلى مستوى لها سنة 2013 بمقدار 402 مليون دولار.

كما نلاحظ أيضا من خلال الجدول السابق بأن المواد الأولية جاءت في المرتبة الثالثة من حيث نسبتها في الصادرات خارج المحروقات، وقد كانت هذه النسبة أقل من 10% في كل سنوات الدراسة ماعدا سنة 2010 أين وصلت .10.19%، وقد بلغت هذه النسبة أدنى مستوى لها سنة 2018 حيث قدرت بـ 3.25%. أما من حيث القيمة فكانت متذبذبة أيضا بين النزول والصعود، حيث استقرت نوعا ما في الفترة 2010-2012 في حدود 160 مليون دولار، ثم نزلت واستقرت في حدود 110 مليون دولار في الفترة 2013-2015، ثم انخفضت إلى 84 مليون دولار سنة 2016 وتواصل الانخفاض إلى 73 مليون دولار سنة 2017، وعاودت الارتفاع إلى 92 مليون دولار سنة 2018.

وفيما يخص التجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية فكانت قيمها ضئيلة جدا ونسبها ضعيفة، حيث قدرت أعلى نسبة للتجهيزات الصناعية 4.04% سنة 2017، أما أعلى قيمة لها فقد بلغت 90 مليون دولار سنة 2018 وفيما يخص السلع الاستهلاكية فقد بلغت أعلى نسبة لها 2.04% سنة 2010، أما من حيث القيمة فقد بلغت أعلى قيمة لها 33 مليون دولار وهذا سنتي 2010 و 2018.

وآخر الإحصائيات المتداولة في هذا المجال تقول بأن الصادرات الجزائرية خارج المحروقات قد ارتفعت بحوالي 59% خلال الثلاثي الأول من سنة 2021 مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية، وهذا حسبما أفادت به حصيلة وزارة التجارة وقد بلغت قيمة هذه الصادرات 870.33 مليون دولار مقابل 547 مليون دولار السنة الماضية، أي بزيادة قدرها 58.83. وشكلت هذه الصادرات خارج المحروقات للثلاثي الأول ما نسبته 11.30% من إجمالي الصادرات خلال هذه الفترة. وقد قامت بعمليات التصدير هذه 714

مؤسسة مصدرة. وبخصوص أهم المواد المصدرة خلال هذه الفترة فتمثلت في مادة الاسمنت التي ارتفعت صادراتها بـ 96.19% مقارنة بالثلاثي الأول من سنة 2020 لتبلغ قيمتها 37.85 مليون دولار بينما بلغت صادرات السكر 102 مليون دولار بزيادة 65.71% ، وصادرات التمور بلغت قيمة 37.11 مليون دولار بزيادة قدرها 40.62% ، أما صادرات الأسمدة المعدنية والكيماوية الأزوتية فقد قدرت بـ 226.85 مليون دولار وهذا بزيادة قدره 10.96% ، وأما فيما يخص الزيوت والمواد المشتقة من الفحم الحجري فقد بلغت صادراتها 124 مليون دولار بزيادة بلغت 75% ، وأما صادرات المواد الغذائية فقد بلغت 169 مليون دولار بزيادة قدرها 51%.

والملاحظ عموما هو زيادة قيم مختلف المواد المصدرة خارج المحروقات خلال الثلاثي الأول من سنة 2021 مقارنة مع نفس سنة 2020 وهذا شيء إيجابي ويبعث على التفاؤل، لكن نسبة الصادرات خارج المحروقات لإجمالي الصادرات تبقى حيث بلغت نسبتها 11.30%، وهذا يتطلب مزيدا من الجهد والدعم لصالح المصدرين للرفع من هذه النسبة إلى مستويات أكثر.

ثانيا: مجهودات الجزائر للرفع من الصادرات خارج المحروقات

هناك العديد من المجهودات التي قامت بها الحكومات الجزائرية المتعاقبة، خصوصا منذ بداية الألفية الحالية وهذا لترقية الصادرات خارج المحروقات، وأهم هذه المجهودات ما يلي[1]:

1. التعديل في القوانين والتشريعات: في كل مرة كانت تقوم الدولة بإدخال تعديلات على القوانين والتشريعات المنظمة لنشاط التصدير نحو الخارج، وهذا بغية تشجيع الصادرات والتخلص من التبعية للمحروقات، ومن أهم التعديلات الموجودة حاليا ما يلي:

- إلغاء الرسوم الجمركية والضرائب الخاصة بعمليات التصدير نحو الخارج.
- إقرار تعويضات مالية للمصدرين عن تكاليف نقل منتجاتهم نحو الخارج.
- منح المصدرين حق الاحتفاظ بجزء من العملة الصعبة المتأتية العملة الصعبة المتأتية من عملية التصدير.
- زيادة المدة اللازمة لإدخال العائدات المالية المترتبة عن عملية التصدير.

2. إنشاء الرواق الأخضر الخاص بعملية التصدير: خاصة بالنسبة للمنتجات الفلاحية التي تتميز بسرعة التلف ويمكن هذا الرواق المصدرين من تصدير منتجاتهم للخارج في أقصر وقت ممكن، وتجنيبهم مختلف الاجراءات الادارية المعقدة والتي قد تتسبب في تلف منتجاتهم.

[1] زهرة مصطفى، واقع وآفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر الفترة من 2010 إلى 2021، مرجع سابق، ص141.

3. إنشاء مؤسسات وهيئات داعمة لعمليات التصدير: في الواقع أغلب هذه المؤسسات والهيئات أنشئت منذ فترة طويلة، حيث أن بعضها أنشئ في زمن الاشتراكية، إلا أنها لم يكن لها اسهام كبير في الرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات، ومن أهم هذه الهيئات والمؤسسات ما يلي[1]:

- إنشاء الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير SAFEX وهذا سنة 1971م، وهي مؤسسة ذات طابع اقتصادي تعمل على ترقية الصادرات من خلال توفير المعلومات عن الأسواق الخارجية، والتعريف بالمنتجات الوطنية في الخارج، وتنظيم معارض وطنية ودولية لخلق جسور التواصل بين المؤسسات الوطنية والأجنبية والتعريف بالمنتوج الوطني، كما تعمل على تمكين المؤسسات الوطنية من المشاركة في المعارض خارج الوطن.
- إنشاء الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات CAGEX وهذا سنة 1996م، حيث تقوم هذه الشركة بتأمين المؤسسات المصدرة من الأخطار التجارية وغير التجارية وأخطار الكوارث الطبيعية، وهذا ما قد يشجع المؤسسات الوطنية على عمليات التصدير إلى الخارج دون خوف على أموالها.
- إنشاء صندوق خاص لترقية الصادرات (FSPE)، حيث يتكفل هذا الصندوق بتقديم الدعم المالي للمصدرين لتسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية. فتمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات، ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير. ويتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة وحسب نسب تحدد مسبقا وفقا للموارد المتوفرة، وهناك خمس مجالات إعانة مقررة[2]:
  - أعباء لها صلة بدراسة الأسواق الخارجية.
  - التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض بالخارج (من 50% إلى 80%)
  - التكفل بجزء من تكاليف دراسة الأسواق الخارجية.
  - تكاليف النقل الدولي لرفع وشحن البضائع بالموانئ الجزائرية والموجهة للتصدير (من 25% إلى 50%).
  - تمويل التكاليف المتعلقة بتكييف المواد حسب مقتضيات الأسواق الخارجية.
- إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة CACI وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تخضع لوصاية وزير التجارة ولها فروع عبر مختلف ولايات الوطن، ومن مهامها الأساسية هي تمثيل الشركات تنشيط وترقية ودعم الشركات تكوين وتعليم وتأهيل.

[1] زهرة مصطفى، واقع وآفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر الفترة من 2010 إلى 2021، مرجع سابق، ص142.
[2] المرجع نفسه، ص142.

– إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية الجكس (ALGEX) وهذا في سنة 2004م والتي من مهامها ما يلي[1]:

– توسيع المبادلات التجارية والاندماج الدولي.

– تلعب دور الوسيط بين مؤسسات الدولة والمصدرين الجزائريين.

– وضع السياسات والاستراتيجيات العمومية من أجل ترقية وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

تنصيب المجلس الوطني لترقية الصادرات خارج المحروقات، وهذا يوم السبت 04 ماي 2019 من قبل وزير التجارة سعيد جلاب ويضم المجلس الذي يخضع لسلطة الوزير الأول ممثلين عن مختلف الوزارات المعنية والمتمثلة في وزارة التجارة والمالية والداخلية والجماعات المحلية والشؤون الخارجية والنقل والأشغال العمومية، إضافة إلى رؤساء الغرف الوطنية للفلاحة والصيد البحري وتربية المائيات والصناعات التقليدية والحرف، وممثلين عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة والجمارك والجمعية الوطنية للمصدرين والوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية وتتمثل مهام المجلس في جميع القرارات الرامية إلى تطوير الصادرات خارج المحروقات ومرافقة المصدرين. وللعلم، فقد تم إنشاء هذا المجلس وتحديد تشكيلته وصلاحياته بموجب المرسوم التنفيذي 173–04 الصادر بتاريخ 12 يونيو 2004.

المطلب الثالث: مساهمة التصدير في خلق فرص العمل من خلال قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

للتصدير أهمية كبيرة في خلق فرص العمل من خلال قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ولتوضيح ذلك نتبع العناصر التالية.

أولا: تطور مناصب الشغل في الجزائر عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- **المؤسسة الصغيرة:** تشغل من 1 إلى 9 أشخاص، ورقم أعمالها لا يتعدى 20 مليون دينار جزائري. ميزانيتها السنوية لا تتعدى 10 مليون دينار جزائري.
- **المؤسسة المتوسطة:** تعرف بأنها مؤسسة تشغل من 50 إلى 250 شخصا ورقم أعمالها محصور بين 200 مليون و2 مليار دينار جزائري، ومجموع ميزانيتها السنوية محصور بين 100 مليون و500 مليون دج.

[1] زهرة مصطفى، واقع وآفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر الفترة من 2010 إلى 2021، مرجع سابق، ص142، 143.

الجدول(2-9): تطور مناصب الشغل في الجزائر

	ا.م ص م الخاصة	التطور السنوي (%)	ا.م ص م العمومية	التطور السنوي (%)	المجموع	التطور السنوي العام (%)
2011	1676111	6.28	48086	1.17 –	1724197	6.05
2012	1800742	7.44	47375	1.48 –	1848117	7.19
2013	1953636	7.82	48256	1.86	2001892	7.68
2014	2110665	8.04	46567	3.62 –	2157232	7.76
2015	2327293	9.3	73727	6.49 –	2371020	9.01
2016	2452216	5.09	35698	22.49 –	2487914	4.69
2017	2578279	4.88	23679	50.75 –	2601958	4.38
2018	2668173	3.36	22 073	7.27 –	2 690 246	3.28
2019	2797781	4.63	20 955	5.33 –	2818736	4.55
2020	2899232	3.49	21 537	2.70	2 920 769	3.49
2021	3063487	5.36	20016	7.59 –	3083503	5.27

المصدر: غربي سمير، مني محمد، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2011-2021) –

نلاحظ من خلال الجدول الدور المتزايد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب العمل حيث ارتفع عدد مناصب الشغل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 1724197 منصب سنة 2011 إلى 3083503 سنة 2021، أي ما يعادل 1359306 منصب جديد، كما نلاحظ أن التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2021/2011 عرف ارتفاعا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة وذلك من جراء عملية الإنشاء واستقرار عمليات الشطب في القطاع لدى المؤسسة الخاصة، عكس المؤسسات العمومية التي سجلت انخفاضا سنة بعد سنة خلال نفس الفترة، إلا أنها لم تؤثر على النسبة الإجمالية نظرا لغالبية القطاع الخاص على القطاع العام.

الشكل رقم(2-9): تطور مناصب الشغل في الجزائر من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

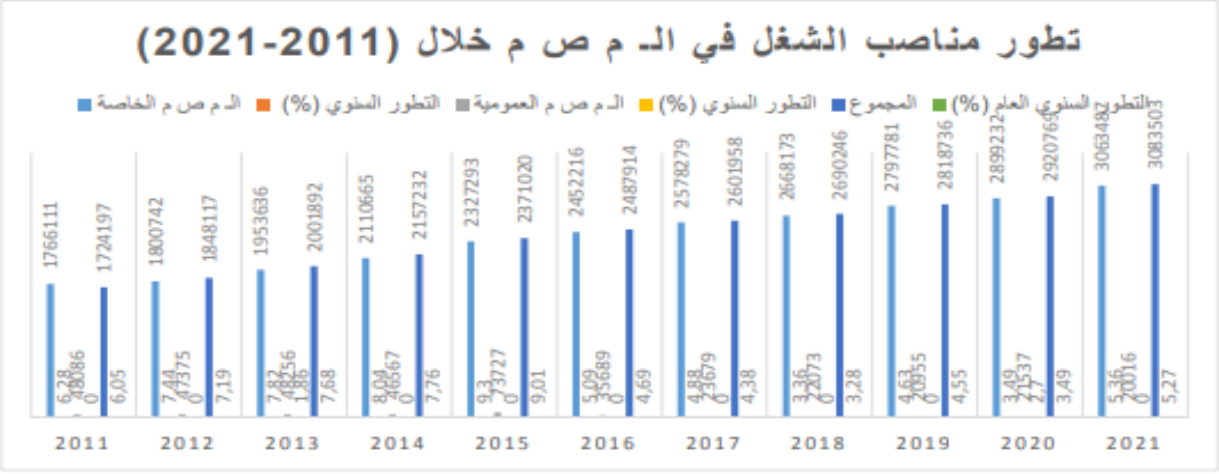

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول السابق

من خلال الشكل البياني أعلاه يتضح لنا ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تساهم بنسبة كبيرة في خلق مناصب الشغل حيث بلغت نسبة التطور للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة الممتدة من 2011 على 2021 بنسبة 37.91% ما يعادل 1387376 منصب شغل، أما فيما يخص القطاع العمومي فقد عرف إنخفاض بنسبة 81,20%.

ثانيا: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير الصادرات في الجزائر

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات بل ساهمت في إحداث فائض في ميزان المدفوعات للكثير من الدول. كما أنها تحاول تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي بالمنتجات الاستهلاكية النهائية خاصة الغذائية منها وهذا ما يؤدي تدريجي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي تحسين مستوى ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات.

يتحقق ذلك من خلال وجود تنافسية ما بين مختلف المؤسسات، فالجزائر تحتل الرتبة 86 ضمن ترتيب الدول العربية 139 دولة في مؤشر التنافسية العالمية الذي يعد كحافز لانتهاج الإصلاحات الهادفة لزيادة الإنتاجية ورفع مستويات المعيشة لشعوب العالم بشكل عام.

تمثل صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة ضئيلة قدرت بنسبة 45.6% من القيمة الإجمالية للصادرات وقد عرفت تطورا طفيفا خلال السنوات الأخيرة.

الجدول رقم (2-10): صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2011-2021) الوحدة: مليون دولار أمريكي

صادرات الـ م ص م خارج المحروقات	القيمة	نسبة التغير (%)	المساهمة في الصادرات الكلية (%)
2011	2149	24.6	2.93
2012	2187	1.73	2.96
2013	2014	- 8.58	3.91
2014	2810	28.3	4.46
2015	2063	- 36.20	5.46
2016	818	- 29.58	6.45
2017	859.69	4.85	2.44
2018	1123.13	23.45	2.68
2019	1329.65	15.53	3.71
2020	1119.33	- 18.78	4.70
2021	1638.04	31.66	5.27

المصدر: غربي سمير، مني محمد، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2011-2021) –

الشكل رقم(2-10): صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2011-2021) خارج قطاع المحروقات

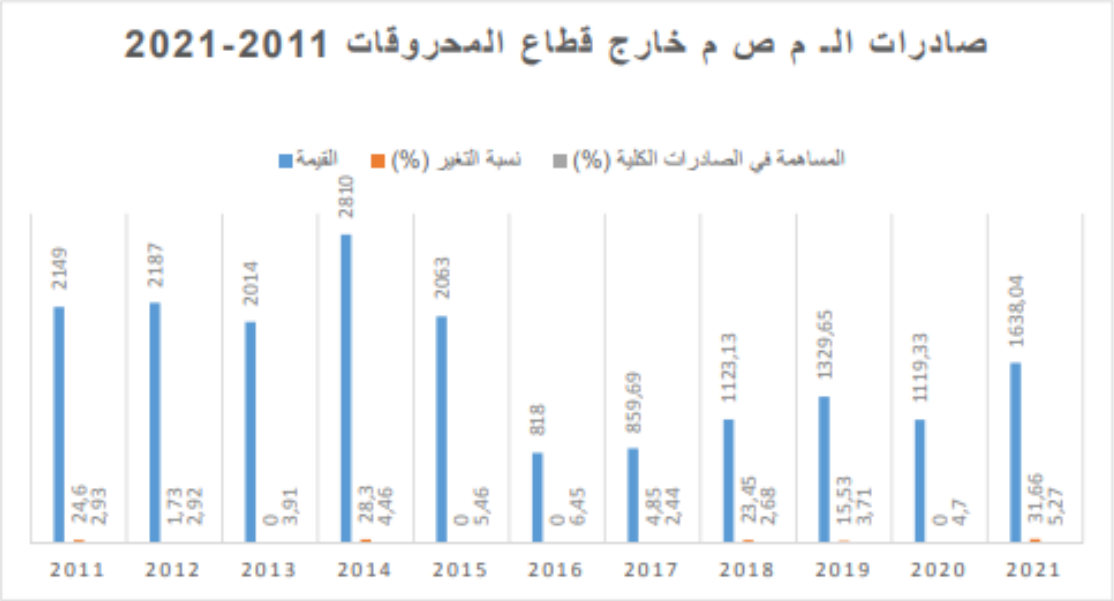

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال دراسة صادرات ل لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2021/2011 نلاحظ أن نسبتها ضعيفة مقارنة اب لصادرات الكلية. حي ث لم تتعدى نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الصادرات الكلية نسبة 45.6% مما يدل على أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بدرجة كبيرة على المحروقات.بالرغم من مختلف الجهود المبذولة لترقية صادرات القطاع الخاص إلا أن مجال التصدير خارج قطاع المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يبقى ضعيف مما يستوجب بذل الكثير من الجهود للحاق بدول العالم.

أي أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات ضئيلة جدا رغم الانجازات التي قامت بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، سواء من حيث تطور عددها وخلقها لمناصب شغل، إضافة إلى التطور الايجابي للقطاع الخاص الذي يعد المصدر الأساسي للقيمة المضافة، ولكن قدرة تلك المؤسسات على المنافسة ضد العالم الخارجي محدودة. وذلك راجع إلى استحواذ الصادرات النفطية على إجمالي الصادرات.

خلاصة

تبين لنا التصدير يلعب دورا هاما في القضاء على ظاهرة البطالة في الجزائر وذلك بتوفير العديد من مناصب الشغل والتي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهم الحلول للدفع بعجلة التنمية والحد من مشكلى البطالة.

وعليه وجدنا أن البطالة في الجزائر تطورت مع مرور الوقت لتأحذ منعرجا رهيبا، ما جعل الجزائر تقوم بالعديد من الحلول التي من شأنها الحد من إستفحال هذه الظاهرة العويصة، وذلك باللجوء إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحاول القيام الإعتماد على التصدير لتحقيق أهدافها ومن ذلك توفير العديد من مناصب الشغل.

خـــاتـمة

في ختام هذه الدراسة والتي كانت تحت بعنوان "**سياسة التصدير ودورها في توفير مناصب الشغل في الجزائر**" تبين لنا أن التصدير هو تلك العملية التي من خلالها تتدفق السلع والخدمات من التراب الوطني والتي تحول خارج هذه الحدود ويمكن أن تكون بكثرة أو بقلة، حيث يلعب التصدير دورا هاما في اقتصاديات مختلف الدول، حيث تعمل هذه الأخيرة على توجيه الفائض في إنتاجها إلى الأسواق الدولية الخارجية عندما تخضع منتوجاتها لمعايير الجودة العالمية، فيزداد الطلب العالمي عليها وهو الأمر الذي ينعكس على الميزان التجاري، فيتحقق الفائض به وتزيد مستويات الناتج المحلي بها وتزيد مداخيلها من العملة الصعبة، لذلك فإ ن الدول تلجأ إلى الاختيار وفقا لإمكانياتها بين الاستراتيجيات المتاحة لتنمية الصادرات.

إختبار صحة الفرضيات:

إختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: تكتسي عملية التصدير أهمية بالغة في الإقتصاد الوطني . **فرضية صحيحة:** لأنها تساعد في دفع عجلة التنمية ومساعدة للترويج بالمنتوج المحلي.

الفرضية الثانية: بذلت الجزائر جهودا معتيرة للتخفيف من حدة البطالة بإستخدام برامج مختلفة للتشغيل. **فرضية صحيحة؛** حيث كل سياسات التشغيل في الجزائر رامية إلى التقليل من معدلات البطالة

الفرضية الثالثة: لم تستطع الجزائرالوصول إلى العمالة رغم سعيها الجاد في رفع معدلات التصدير وخفض الاستيراد **فرضية خاطئة؛** وهذا نظرا للتطوارت الحاصلة في مناصب الشغل المتاحة من خلال سياسة التصدير وترقية صادراتها تدريجيا .

النتائج:

من خلال دراستنا هذه تبين لنا العديد من النتائج نوجز بعضها من خلال النقاط التالة:

- التصدير هو انتقال السلع وسواها من الخيرات والممتلكات المادية من بلد المنشأ إلى البلدان الأخرى لتسويقها في أسواق عالمية؛
- من بين طرق التصدير نجد التصدير المباشر، وكذا التصدير غير المباشر؛
- هناك العديد من الحوافز التي تقدمها الدولة للمصدرين على غرار جانب التمويل، جانب التأمين، السياسة الضريبية، وكذا جانب النقل والتوزيع، غلى غير ذلك من الحوافز؛
- البطالة هي ظاهرة اختلال التوازن في سوق العمل، بحيث لا يتمكن جزء من قوة العمل في المجتمع من الحصول على عمل منتج رغم أنه راغب وقادر على القيام بالعمل.

آفاق الدراسة:

بعد دراسة موضوع البحث تظهر إمكانية المواصلة فيه من عدة جوانب باعتباره أساسا لإعداد بحوث مستقبلية والتوسع فيها، ويبقى البحث مفتوحا.

- واقع الصادرات في تنمية الاقتصاد الوطني؛
- سياسات القضاء على مشكلة البطالة في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

- أحمد الأشقر والاقتصاد الكلي، عمان: الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، ط 1، 2002.
- بديع جميل قدو، التسويق الدولي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 20009.
- بن عزوز بن صابر، نشأة علاقة العمل الفردية في التشريع الجزائري والمقارن، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2010.
- التقرير الوطني في التنمية البشرية 2000، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العامة التاسعة عشر، نوفمبر 2001.
- حمدي أحمد العناني، مقدمة في الاقتصاد الكلي، القاهرة الدار المصرية اللبنانية، ط1، 1995.
- خالد الزواوي، البطالة في الوطن العربي المشكلة والحل، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط1، 2004.
- رضوان محمود العمر، التسويق الدولي دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل أخطر المشكلات الرأسمالية المعاصرة) الكويت المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب العدد 266 سنة 1997.
- صديق محمد عفيفي، التسويق الدولي نظم التصدير والاستيراد، وكالة المطبوعات الجامعية، الكويت، 1973.
- عبد المجيد القدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، 2003.
- عبد المنعم بدر، البطالة وعلاقتها بالجريمة والانحراف في الوطن العربي، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 1997.
- عمر بن فيجان المرزوقي، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، المملكة العربية، السعودية، الرياض.
- كامل بكري، الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية و التمويل، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر،2002.
- ماهر أحمد، تقليل العمالة، الإسكندرية، الدار الجامعية، د ط، 2000.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004، الدورة العامة العادية، 25 ديسمبر 2004.
- محمد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد, مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الإسكندرية: دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2004.
- محمود حسن الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، دار المسيرة، عمان، ط1، 2017.

- معتصم دحو، سياسات التشغيل والوساطة في سوق العمل بالجزائر بين حتمية تنفيذ البرامج ومنطق الاستجابة لاحتياجات سوق العمل، منشورات البحث والحوكمة والاقتصاد الاجتماعي، ع2، 2016.
- مهدي بن شهرة الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية، دار الحامد، عمان، ط1، 2009.
- ناصر دادي عدون, عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

ثانيا: مذكرات، رسائل وأطروحات التخرج

مذكرات الماستر:

- بلاوي عبلة، قاسمي رميسة، واقع منظومة الصادرات في الجزائر خارج المحروقات 2010-2020، مذكرة ماستر، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2022/2021.
- بورياح كنزة، بطيوي محمد الأمين، واقع وأفاق سياسة التصدير في الجزائر – دراسة حالة بمديرية الجمارك لولاية مستغانم–، مذكرة ماستر، تخصص: مالية وتجارة خارجية، جامعة عبد الحميد إبن باديس – مستغانم، 2020/2019.
- الجبارية كحيلي، دور إستراتيجية التصدير في تحسين الأداء المؤسسي – دراسة حالة مؤسسة حدود تسليم وتوضيب وتصدير التمور –، مذكرة ماستر، تخصص التسيير الإستراتيجي للمنظمات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014.
- رابحي سالمة، تقييم سياسات التشغيل في الجزائر – دراسة حالة ولاية أدرار –، مذكرة ماستر، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2019/2018.
- زير زيان، أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر الفترة 2005 2014–، مذكرة ماستر، تخصص العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.
- عزوزي عواطف، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قالمة، 2010.
- غانم مصطفى، عون الله جمال، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة– دراسة حالة مؤسسة مطاحن المروج الكبرى فرندة–، مذكرة ماستر، تخصص إقتصاد وتنمية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2017/2016.
- قطاف لويزة، التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وأثرها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر (2000-2003)،مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، الجزائر، 2013.

رسائل الماجستير:

- ابزام خالد، ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001.
- بلقلة إبراهيم، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي _دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009.
- بن لحرش صراح، تشجيع الصادرات خارج المحروقات – دراسة حالة –، رسالة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013/2012.
- شلالي فارس، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004 مع محاولة اقتراح نموذج للتشغيل للفترة 2005-2009، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005/2004.

أطروحات الدكتوراه:

- رماش هاجر، اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية وسوق العمل في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2013-2014.
- عماري جمعي، إستراتيجية التصدير في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011/2010.
- عماري جمعي، إستراتيجية التصدير في المؤسسات المتوسطة والصغيرة، الجزائرية، أطروحة دكتوراه جامعة باتنة، 2010-2011.
- كوثر زيادة، واقع سياسة التشغيل في معالجة البطالة في الجزائر من خلال المخطط الخماسي 2010-2014، أطروحة دكتوراه، تخصص تنظيم وعمل، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018/2017.

رابعا: المجلات والمقالات

المجلات:

- زهرة مصطفى، واقع وآفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر الفترة من 2010 إلى 2021، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، ع2، 2021.
- موسى جديدي، دراسة تحليلية لتطور البطالة في الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، ع7، 2016.

سادسا: الملتقيات والمؤتمرات

- بن بريكة عبد الوهاب، بن عيسى ليلى، سياسات التشغيل في الجزائر منذ الإصلاحات، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول سياسات التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، يومي 13 و14 أفريل بسكرة، 2011.

- بوزار صفية، فعالية وانعكاسات سياسة التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة 8-9 ديسمبر 2014، الجزائر.

- خليلي أحمد، مداخلة مشتركة بعنوان: واقع البطالة وآثارها على الفرد والمجتمع، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، دت.

- سعيدي وصاف، مضمان انتمائات التصدير في البلدان النامية، فعاليات الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، جامعة بسكرة، يومي 21، 22 نوفمبر 2006.

- نذير عبد الرزاق وآخرون، سياسات التشغيل في الجزائر: الإجراءات والنتائج، الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، جوان 2008.

ملخص:

تعيش كل دولة في عالمنا المعاصر في حلقة تجارية تمكنها من ترويج سلعها، وإقتناء كل ما يلزمها وهذا ما يتم عن طريق عمليتي التصدير والإستيراد. ونخص بالذكر في دراستنا هذه عملية التصدير وتعني هذه الأخيرة قدرة الدولة على تحقيق تدفقات سلعية وخدماتية ومالية ومعلوماتية إلى دول وأسواق عالمية، فتتجلى لنا الكيفية التي تساهم بها عملية التصدير في التخفيف من معدلات البطالة مادامت كل هذه العمليات تحتاج إلى من يديرها بطريقة أو بأخرى، خاصة وأن بعض البلدان منها الجزائر تسعى إلى تطوير صادراتها من أجل إقتحام الأسواق العالمية.

ومن خلال ماسبق نستنتج أنه لعملية التصدير دوركبير في توفير مناصب الشغل، أي كلما زادت عمليات التصدير زاد الطلب على اليد العاملة وبالتالي التقليل من معدلات البطالة.

الكلمات المفتاحية: التصدير – البطالة – الصادرات – مناصب الشغل.

Résumé

Chaque pays de notre monde contemporain vit dans un cercle commercial qui lui permet de promouvoir ses biens et d'acquérir tout ce dont il a besoin, et c'est ce qui se fait à travers les processus d'exportation et d'importation. Dans notre étude, nous mentionnons spécifiquement le processus d'exportation, et ce dernier signifie la capacité de l'État à réaliser des flux de marchandises, de services, financiers et d'information vers les pays et les marchés mondiaux. Et que certains pays, dont l'Algérie, cherchent à développer leurs exportations afin de pour percer sur les marchés mondiaux.

De ce qui précède, nous concluons que le processus d'exportation joue un rôle majeur dans la création d'emplois, c'est-à-dire que plus les opérations d'exportation sont importantes, plus la demande de main-d'œuvre est importante, et donc dans la réduction des taux de chômage.

Mots clés : *exportation - chômage - exportations - emplois.*